مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

العدد: ١٨ ـ السنة العاشرة : ٢٠١٦

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
رقم التصنيف الدولي : ٥٢٤٢ – ١٩٩٣ ISSN

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن كلية التربية للبنات- جامعة الكوفة

النجف الأشرف – العراق

العدد: ١٨ - السنة العاشرة : ٢٠١٦

نقال رئيس التحرير

٠٧٨٠٤٧٢٩٠٠٥

هوية المجلة

الاسم: .....**مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية**

العدد ..... **الثامن عشر**

جهة الاصدار:.....**كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة**

سنة الطبع : .....**١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

الطبعة : .....**الأولى**

التصميم والإخراج الفني

مكتب / محمد الخزرجي

٠٧٨٠٠١٨٠٤٥٠ - ٠٧٨٠١٨١٦٨٤٨

العراق – النجف الأشرف

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية للبنات
رقم التصنيف الدولي : ISSN ١٩٩٣ – ٥٢٤٢

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتورة الهام محمود كاظم
التاريخ الحديث ـ العلاقات الدولية

مدير التحرير
الأستاذ المساعد الدكتور محمد جواد نور الدين
التاريخ الإسلامي – فكر إسلامي

المراسلات :جمهورية العراق / النجف الاشرف / ص ب:١٩٩
E-mail: m٤history@ yahoo.com

العدد: ١٨ - السنة العاشرة : ٢٠١٦

نقال رئيس التحرير ٠٧٨٠٤٧٢٩٠٠٥
نقال مدير التحرير ٠٧٨٠١٢٧٣٤٦٦
E-mail: Muhmmad-Jawad@ yahoo.com

رقم التصنيف الدولي : ISSN ١٩٩٣ – ٥٢٤٢

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

أعضاء هيأة التحرير

١ـ الأستاذ الدكتور مناف مهدي الموسوي / كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة
..... اللغة العربية ... اللغة

٢ـ الأستاذ الدكتور مشـــتاق بشير الغزالي / كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة
..... السيرة النبوية والاستشراق

٣ـ الأستاذ الدكتورة أميـــرة جابر هاشـــم / كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة
.....التربية وعلم النفس ..... علم النفس

٤ـ الأستاذ المساعد الدكتور هادي عبد النبي التميمي / كلية الآداب – جامعة الكوفة
..... تاريخ اسلامي ..... مناهج مؤرخين

٥ـ الأستاذ المساعد الدكتور عبـــد الرســـول غـفار / كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة
..... اللغة العربية

سكرتير التحرير

المدرس المساعد إسراء كريم محمد

الأستاذ المساعد الدكتور
عباس حسن جاسم
خبير اللغة الإنجليزية

الأستاذ المساعد الدكتورة
عهود حسين جبر
خبير اللغة العربية

رقم التصنيف الدولي : ISSN ١٩٩٣ – ٥٢٤٢

مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية للبنات بجامعة الكوفة

أعضاء الهيأة الاستشارية

١ـ الأستاذ الدكتور فكتور الكيك / الجامعة اللبنانية ـ مدير دراسات الشرق الاوسط ..... مجلة الدراسات الأدبية

٢ـ الأستاذ الدكتور حاكم حبيب عزر الكريطي / كلية الآداب – جامعة الكوفة ..... اللغة العربية ... أدب قديم

٣ـ الأستاذ الدكتور طاهر يوسف الوائلي / عميد كلية الآثار والتراث – جامعة الكوفة ..... التاريخ الحديث ... تاريخ الدولة العثمانية

٤ـ الأستاذ الدكتور عبد الحسين جليل الغالبي / كلية الإدارة والإقتصاد – جامعة الكوفة ..... الإدارة والإقتصاد

٥ـ الأستاذ الدكتور محمد ناجي شكر / كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة ..... التربية الرياضية – علم التدريب الرياضي

٦ـ الأستاذ الدكتور وهاب فهد الياسري / كلية الآداب – جامعة الكوفة ..... تخطيط مدن واستيطان ريفي

٧ـ الأستاذ المساعد الدكتور صباح العريّض / عميد كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة ..... علاقات دولية

٨ـ الأستاذ المساعد الدكتور رسول جعفريان / جامعة طهران .....التأريخ الحديث و المعاصر

شروط النشر

١- تنشر المجلة البحوث الرصينة التي لم يسبق نشرها في مجال العلوم الإنسانية.
٢- تعتمد المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والانكليزية ، او البحوث المترجمة عن اللغات الأجنبية .
٣- على الباحث تقديم ثلاث نسخ من بحثه إلى سكرتارية تحرير المجلة على أن لا تتجاوز صفحات البحث عشرين صفحة، وما تجاوز ذلك تستوفى عنه أجور أخرى.
٤- تستوفى شروط البحث العلمي في البحث المقدم للنشر من حيث هيكلية البحث عموما أوعلى شكل أجزاء لكل جزء عنوانه. ويطبع على شكل عمودين في الصفحة الواحدة .أما هوامش البحث فيتم ترتيبها بإتباع أسلوب الترقيم المتسلسل في نهاية البحث، وبحسب النسق الطباعي الأول فضلا عن كتابة مصادر البحث كاملة، على ورق ابيض قياسA٤
٥- يشار إلى عناوين وأرقام الجداول والرسوم التوضيحية بشكل واضح .أما الصور الفوتوغرافية فتكون بحجم (post card) بحيث لا يؤثر تصغيرها على دقتها أو المعلومات الواردة فيها.
٦- يقدم الباحث ملخصا لبحثه وباللغتين العربية والانكليزية بحدود (١٥٠-٢٠٠) مع ذكر اسم البحث واسم الباحث ومكان عمله. وبشكل ملفين منفصلين عن البحث .
٧- يخضع البحث المقدم للنشر للتقويم العلمي من قبل خبراء اختصاصيين مشهود لهم بالكفاءة في مجال اختصاصهم.
٨- يعاد البحث إلى صاحبه لغرض أجراء التصحيحات أن وجدت .ثم إعادته إلى المجلة مع قرص مدمج (CD)مع نسخة مصححة ، في موعدا قصاه ٥ أيام . وتكون التصحيحات ملزمة للباحث.
٩- يزود الباحث بنسخة واحدة مستلة من بحثه ،. أما المجلة فتكون مقابل السعر الرسمي المعتمد.
١٠- تستوفى أجور النشر ومقدارها (٥٠الف دينار) للبحث الواحد.
١١- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أو رفضت.
١٢- الأبحاث والآراء الواردة في المجلة تمثل وجهة نظر كاتبيها ، وهيأة التحرير غير مسؤولة عن الاراء الواردة في البحوث المنشورة.

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى ((دراسة في المقاصد والنتائج))	الأستاذ الدكتور هاني اليأس خضر جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية المدرس الدكتور سلمان علي حسين محمد جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية	١٥
التدفق النفسي على وفق التفكير الايجابي لدى طلبة الجامعة	الأستاذ الدكتور عبدالعزيز حيدر الموسوي جامعة القادسية - كلية التربية قسم العلوم التربوية والنفسية	٤٩
التراتب الحجمي لمدن النظام الحضري في محافظة بابل للمدة ١٩٩٧ - ٢٠١٥	الأستاذ الدكتور فؤاد عبدالله محمد جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات قسم الجغرافيا المدرس المساعد رشا جبار محمدرضا جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات قسم الجغرافيا	٩٣
ابن الرومي وصورته الحقيقية من خلال شعره دراسة موضوعية وتحليل لما كتبه المؤرخون في حق ابن الرومي (٢٢١هـ - ٢٨٣هـ)	الاستاذ المساعد الدكتور عبد الرسول الغفاري جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات قسم اللغة العربية	١١٣
أوضاع المدارس الإيرانية في العراق ١٩٦٣-١٩٧٩ في ضوء الوثائق العراقية	الأستاذ المساعد الدكتور نعيم جاسم محمد جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الانسانية قسم التاريخ	١٤٩
جودة النص الكيميائي في كتاب (مبادئ الكيمياء) للصف الأول المتوسط	المدرس الدكتور حسن تقي طه جامعه الكوفة - كلية التربية للبنات قسم العلوم التربوية والنفسية	١٩٩
ملامح عقيدة الانتظار في الديانة اليهودية	الدكتور فكري جواد جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة	٢٣١

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
السيد أبو القاسم الخوئي (١٨٩٩- ١٩٩٢) دراسة في نماذج من رؤاه ومواقفه السياسية	المدرس الدكتور محمد جواد جاسم الجزائري جامعة الكوفة - كلية الآداب قسم التاريخ	٢٦١
التنور الصحي لدى طالبات كلية التربية للبنات جامعة الكوفة	المدرس الدكتورة نبأ عبد الرؤوف عمار سميسم كلية التربية للبنات – جامعة الكوفة قسم العلوم التربوية والنفسية	٣٠٩
تأويلُ دلالاتِ النارِ عند غاستون باشلار	المدرس الدكتور أحمد عويّز قسم اللغة العربيّة كليّة الآداب- جامعة الكوفة	٣٤٥
مصطلحا (البنية الكبرى والبنية العليا) عند فان دايك مقاربة في المفهوم، والمعيار، والوظيفة	المدرس الدكتور خالد توفيق مزعل جامعة الكوفة- كلية الآداب قسم اللغة العربية	٣٦٥
الصحافة اللبنانية في مرحلة الريادة والتأسيس دراسة في ارشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية الصحافي ١٨٥٨-١٩١٤	المدرس الدكتور سيف نجاح ابو صبيع جامعة الكوفة – كلية الآداب قسم التاريخ	٤٠١
جدلية الموت والحياة في فنون الحضارات القديمة	المدرس الدكتورة حمدية كاظم روضان جامعة بابل - كلية الفنون الجميلة قسم التربية الفنية	٤٤٩
تحليل محتوى كتابي الكيمياء والفيزياء للصف الثاني المتوسط في ضوء متطلبات اختبار(Timss)	المدرس الدكتور عباس جواد الركابي (طرائق تدريس الفيزياء) مديرية تربية القادسية المدرس المساعد رشوان جليل المشكور (طرائق تدريس الكيمياء) جامعة القادسية- قسم العلوم التربوية والنفسية	٤٩١

محتويات العدد

عنوان البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
مدرسة الشيخ المفيد الكلامية وآثارها العلمية	المدرس عبد الامير عيسى الاعرجي الكلية الاسلامية الجامعة - النجف الأشرف	٥٢١
دور عوامل البنى التحتية التكنولوجية في تحسين جودة الخدمات السياحية دراسة ميدانية في عدد من المؤسسات السياحية في محافظة النجف الاشرف	المدرس المساعد ليث شاكر ابو طبيخ جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد	٥٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فان الباحث المتخصص يجد اليوم من خلال تتبعه لقنوات البحث العلمي المتعددة والمتنوعة زخماً كبيراً في الساحة العلمية وعلى المستويين الوطني والعالمي ، ولعل ذلك الزخم انما يؤشر حالة الجهد العلمي المبذول من اجل تحقيق نتاج علمي في مختلف تخصصات المعرفة وهو ما يوجب علينا نحن العاملين في الحقل المعرفي-الاكاديمي واجباً يتمثل بمواكبة ذلك النتاج المعبر عن تطور علمي لاجل التواصل مع مختلف الاراء والافكار التي وبمرور الوقت ستتحول الى نظريات علمية سرعان ماتجد طريقها للتطبيق العملي في مختلف الحقول سواء التطبيقية الصرفة او الاجتماعية والتي يبرز تاثيرها واضحاً وخطيراً بسبب النتائج التي تنعكس منها على عموم مجتمعاتنا التي هي في الاغلب غير قادرة لان تتماشى او تواجه مثل تلك الافكار والنظريات مما يسبب حالة من الارباك والمواقف الموزعة مابين رد الفعل السلبي والممانعة او الانسياق الكامل معها والانجرار ورائها وهما في كلتا الحالتين انما يعبران عن ضعف في المواجهة وعدم القدرة على اخذ زمام المبادرة مما يربك الحالة المجتمعية التي تعيشها مجتمعاتنا.

ولذلك فان الواجب الاخلاقي ومانؤمن به من قيم ومعتقدات توجب علينا السعي الى خدمة مجتمعاتنا وبذل مانستطيع بذله من الجهد لاجل الدفع بحالة الارتقاء بتلك المجتمعات نحو الامام من خلال تعزيز النتاج المعرفي والجهد الفكري الذي يمثل الارض الصلبة التي يقوم عليها كل البناء الاخلاقي والعلمي للمجتمع ، وياتي هذا العدد من المجلة ليكون مساهمة فاعلة في نتاجنا العلمي – الاكاديمي الذي نعتقد انه جزء من ذلك البناء .

عضوالهيئة الاستشارية في المجلة
الاستاذ المساعد الدكتور
صباح العريض

مصطلحا (البنية الكبرى والبنية العليا) عند فان دايك
مقاربة في المفهوم، والمعيار، والوظيفة

المدرس الدكتور
خالد توفيق مزعل
جامعة الكوفة- كلية الآداب
قسم اللغة العربية

مصطلحا (البنية الكبرى والبنية العليا) عند فان دايك
مقاربة في المفهوم، والمعيار، والوظيفة

المدرس الدكتور
خالد توفيق مزعل
جامعة الكوفة- كلية الآداب
قسم اللغة العربية

ملخص

يُعنى هذا البحث بتقصى النظر في أحد النماذج التحليلية التي قدمها الدارسون في مجال علم لغة النص، متمثلاً بالنموذج التحليلي الذي قدمه فان دايك في أبحاثه النصية التي ظهرت منذ مطلع السبعينيات من القرن المنصرم. وقد صاغه دايك في مصطلحين هما (البنية العليا، والبنية الكبرى). وكان الأساس اللغوي الذي استقى منه هذين المصطلحين هو مصطلحا (البنية العميقة، والبنية السطحية) اللذان ظهرا في مدرسة النحو التوليدي التحويلي على يد رائدها نعوم تشومسكي. ثم اتسعت رؤية دايك، فتجاوزت هذين المصطلحين الى سياقات برجماتية تواصلية أكثر سعة، وأجدى نفعاً في تحليل النصوص الكبرى عمّا هي عليه في الجمل.

وقد اقتضى البحث دراسة نموذج دايك من ثلاثة زوايا هي: المفهوم، والمعيار، والوظيفة. إذ اضطلعت كل من البنيتين في نموذج دايك بمفهوم ومعايير ووظائف تختلف عما هي عليه في الأخرى، فكان حرياً بالباحث أن يقف على هذا الاختلاف، وبيان فاعليته في سياق التحليل النصي، فضلا عن بيان أوجه الاشتراك بينهما في الجانب الوظائفي.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الميامين، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين. أما بعد،

فلا يصعب على الملم بمسار الدراسات اللغوية معرفة المراحل التي قطعتها في سياق التطور

المنهجي عبر أشواط زمنية، كان الدافع الأساس وراءها هو التجدد المستمر في وجهات النظر العلمية عند أجيال الدارسين؛ ففي كل مرحلة من مراحل الدرس اللغوي عبر تاريخه، شهد العالم باكورة أبحاث انطلقت منها الدراسات المؤيدة معلنةً اتجاهاً جديداً في دراسة اللغة، يختلف في جوانب كثيرة عمّا سبقه، ويلتقي معه في جوانب أقل، ويسعى نحو أهداف بمعايير، ومصطلحات، وأدوات عملٍ منهجية تغاير السابق أو تكمل السبيل التي انتهى إليها؛ فتحذف، وتضيف، وتعدل، وتجترح الجديد، وهي في مسارها هذا تؤسس اتجاهاً علمياً عماده جانبا التطبيق والتنظير، فأنتج هذا الحراك العلمي نظريات ومدارس لغوية متنوعة ومختلفة في الوقت نفسه، بيد أنَّ هذا التنوع والاختلاف لم يحل دون التقائها في نقطة عمل واحدة هي المادة اللغوية، سواء أكانت أصواتاً أم ألفاظاً مفردة أو ألفاظاً متراكبة مع بعضها بعضاً في عبارات وجمل؛ غير أنَّ الجملة كانت هي المستوى اللغوي الأعلى الذي بلغه الدارسون في بحثهم مادة النظام اللغوي. ولمّا كانت الاتجاهات اللغوية قد أوغلت في حديثها عن الجملة لما يزيد على نصف قرن خلا، شعر مجموعة من اللغويين منذ النصف الثاني من القرن العشرين بضرورة تحول الدرس اللغوي من موقفه المحايث بإزاء الجملة الى اتجاه جديد يُعنى بالبنيات الأكثر شمولاً في الاستعمال اللغوي، متمثلة في النصوص الكبرى، ولاسيما ما ينجز منها في سياقات التواصل بين أفراد المجتمع (النصوص الحوارية)؛ ذلك بأنَّ الكلام ما إن يدخل منطقة الاستعمال حتى يغادر بنية الجملة الى بنية أوسع مبنىً وأشمل مضموناً متمثلة في (النص). فكان ذلك سبباً حمل الدارسين على التوجه نحو البنى اللغوية الكبرى، ملتمسين في ذلك سبيلاً منهجية عُرِفت بنحو النص أو علم لغة النص، ولعلَّ البحث في (تماسك النص وانسجامه) هو الخيط الرابط لجميع الدراسات التي ظهرت في هذا الاتجاه اللغوي. فكان من بين المقاربات التي قدمها الدارسون في هذا المنحى مقاربة فان دايك Van Dijk التي صاغها في مصطلحي (البنية الكبرى والبنية العليا)؛ إذ استندت إليهما أغلب دراساته النصية، ولاسيما تلك التي وضعها في بداية السبعينيات وصولاً الى الثمانينيات من القرن الماضي. ويبدو أنَّ الأهمية التي حازها هذان المصطلحان في مؤلفاته جعلت منهما أساساً منهجياً في أغلب أبحاثه، وقد بدت تلك المنهجية في جوانب، مثَّلها ثبات المفهوم وأسس العمل من جهة، وتنوع الوظائف لهذين المصطلحين من جهة أخرى. وهو أمر لفت انتباه الباحث، فطفق يبحث في تلك الجوانب عن طريق مقاربة تسعى الى الوقوف على كل منهما على حدة، وصولاً الى إمكان تطبيق هذا النموذج

على أكبر عدد من النصوص، وهو أمر–لا ريب– سيقود الى مستوى من الكفاءة التحليلية تكون قادرة على تصنيف النصوص في حقولٍ خاضعة لطبيعة القضية المركزية التي يعالجها النص من جهة، وتمايز البنية النصية العليا من سواها من جهة اخرى. ولمَّا كان دايك هو الذي قدم المصطلحين في نموذجه التحليلي الشهير الذي تابعه فيه اللغوي الألماني والتر كينيتش Walter Kintsch، كانت أبحاثه معيناً رئيساً للباحث، فضلاً عن أبحاثه المشتركة مع كينيتش.

أما مادة البحث، فقد توزعت في مدخل ومبحثين تلتهما خاتمة بالنتائج التي أسفر عنها البحث. عني المدخل منها ببيان الأصول اللسانية لمصطلحي البنية العليا والبنية الكبرى، ثم عمد المبحث الأول الى تقصي النظر في مصطلح البنية الكبرى، من حيث مفهومها ومعايير تحديدها في النص عند دايك، فضلاً عن الوقوف على وظائفها النصية. وفي المبحث الثاني قصد الباحث الى البنية العليا؛ لبيان مفهومها ومعاييرها ووظائفها. ووقع ضمن ذلك بيان أوجه التلاقي والاختلاف بين المصطلحين. ثم جاءت الخاتمة لتحصي نتائج الدراسة.

وبعد، فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله تعالى على عظيم نعمته؛ إذ هدانا الى سبيل المعرفة، وما كان لنا ذلك لولا توفيقه، فما سلم من الخطأ في هذا البحث، فهو من فضل الله وحسن توفيقه، وما جاء مخطوءاً فهو من زلل نفسي، وحسبي أن أقول ((ربَّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا))[1]، فلك الامر من قبل ومن بعد.

مدخل: الأصول اللسانية لمصطلحي البنية العليا والبنية الكبرى

لا يخفى على الدارسين، أنَّ علم لغة النص لم يظهر اتجاهاً بيِّناً في الدرس اللغوي الحديث إلا في النصف الثاني من ستينيّات القرن الماضي[2]؛ حينما بدأت الأبحاث اللغوية تنحو في هذا الاتجاه منحى جاداً ينادي بضرورة إيجاد نحو يُعنى بقضايا النصوص الكبرى التي تتجاوز الجملة، ويضع أسساً علمية لتحديد سبل الترابط والانسجام بين أجزاء الوحدة النصية في جانبيها الدلالي والبنائي. فظهرت مجموعة من الدارسين في مناطق متفرقة من العالم، حاول كل منهم أن يضع معايير تؤسس نحواً جديداً للنص، فكان ذلك سبيلاً جديدةً تنوعت فيها الرؤى، واختلفت من باحث لآخر مع مرور الوقت وصولاً الى السبعينيات، وحينذاك غدت تنحو في جانبين: جانب يُعنى بالنص في رصد نظامه اللغوي القائم على العلاقات النحوية الترابطية الكائنة بين أجزاء النص، كالإحالة، والتكرار، والإشارة، والاستبدال، وغيرها. وجانب آخر يُعنى بالمنحى التواصلي (البراجماتي) الذي يحققه النص بين

المتكلم والمتلقي، وهو اتجاه نشأ في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، أي بُعيْد ظهور الاتجاه الأول ببضع سنين، وكان الأساس في ظهوره هو التقاء علم اللغة بنظريات الاتصال[٣]. أمّا مصطلحا البنية العليا والبنية الكبرى فقد ظهرا في سبعينيات القرن الماضي على يد اللغوي الهولندي فان دايك؛ إذ عمد الى نقل مصطلحي البنيتين العميقة والسطحية للجملة من مجال النحو التوليدي التحويلي الى مجال علم لغة النص في أعماله التي ظهرت منذ عام ١٩٧٢م[٤]، ودأب في تطوير المصطلحين في أعماله التالية، مؤكداً أنَّ الشروع في وضع نظرية لغوية نصية تؤسس للعمل بالبنيات الكبرى الشاملة لهو أمر يتجاوز نطاق النحو والنظرية اللسانية العامة، ويصل الى منطقة الخطاب[٥] في أنماطه كافة، ومن جوانبه المعرفية الكائنة في علم النفس، والعلوم الاجتماعية، ونقد الشعر، وسواها[٦]. ولكي يدعم رؤيته تلك عمد دايك الى بيان الفرق بين موضوع الجملة المفردة وموضوع النص على أساس ((أنَّ موضوعات الجمل... تحدد توزيع المعلومات على طول انتظام متوالية الجمل، بينما يبدو أنَّ موضوعات الخطاب ترد المعلومات السيمانطيقية وتنتظمها وترتبها تراكيب متوالية ككل شامل))[٧]. وفي ضوء هذا التوجه المنهجي بات الدارسون يُفرِّقون في سياق حديثهم عن أنماط الأبنية الكلية للنصوص بين نمطين من الأبنية[٨]: أحدهما اصطلحوا علية بتسمية (الأبنية الأساس)، ويريدون بها الأبنية الدلالية التي تمثل المنحى الأول لبحث انسجام النصوص وتماسكها. أما النمط الآخر، فقد أطلقوا عليه أبنية السطح التي تمثل المعلم المادي لتجسيد الأبنية الأساس (الدلالية) بوساطة نظام قواعدي يبدو في صيغ معينة.

وفي ضوء ما تقدم يتضح جلياً أنَّ التوسع الذي سعت إليه الدراسات اللغوية في مجال علم لغة النص قاد الدارسين الى توظيف بعض المصطلحات اللغوية السابقة بحيثيات جديدة تناسب العلم المقترح من جهة، وتفضي الى مصطلحات جديدة من جهة أخرى؛ إذ كان البحث عن بنى شمولية تفسر التماسك النصي وانسجامه دلالياً قد أفضى الى توظيف مصطلحين معاصرين آنذاك هما البنية السطحية والبنية العميقة اللتان تمثلان أحد الأسس التطبيقية التي بنى عليها نعوم تشومسكي Noam Chomsky نظريته التوليدية التحويلية في منتصف الستينيات من القرن العشرين[٩]. ولعل السبب وراء ذلك يكمن في أنَّ البنية العميقة تمثل الأساس المجرد للجملة، في حين تمثل البنية السطحية الجانب المادي منها[١٠]؛ من هنا كانت البنية العميقة للجملة منطلقاً منهجياً نحو بنية للمعنى أوسع وأشمل، أطلق

عليها فان دايك تسمية (البنية الكبرى)، أما البنية السطحية فقد كانت أساساً لبنية أخرى تظهر في سطح النص، سماها فان دايك (البنية العليا)، وانفرد بهما تنظيراً وتطبيقاً، ثم تبعه في ذلك اللغوي الألماني والتر كينيتش(١١).

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنَّ الأمر في هذا المنحى لم يقتصر على دايك، بل ثمة دارسون آخرون وظفوا مصطلحات النحو التوليدي التحويلي(١٢)، وألبسوها حلة جديدة بدت أكثر سعة وشمولية من سابقتها؛ فعلى سبيل المثال أصبح مصطلح البنية العميقة للجملة معادلاً للبنية المضمونية للنص عند اللغوي الألماني بتوفي Petofi(١٣). بيد أنَّ التسمية الجديدة (البنية الكبرى) التي اقترحها دايك، وطرق الوصول إليها اختلفت عما هي عليه في النحو التوليدي التحويلي. فعلى الرغم من أنَّ بعض الأسس التي اعتمدها دايك في التحليل النصي تعود الى النحو التوليدي(١٤)؛ فإنَّ المنحى (القضوي) في النص كان هو المعيار الأوفى الذي أُقيمت عليه قواعد السعي نحو البنية الكبرى للنص. وما قلناه في طبيعة التحول من البنية العميقة للجملة الى البنية الكبرى للنص ينطبق الى حدٍ كبير على طبيعة التحول من البنية السطحية للجملة الى المصطلح الآخر الذي سمّاه دايك (البنية العليا).

لم يقتصر الأمر على التماس المعادِلات الاصطلاحية عند الدارسين، بل سعوا الى البحث عن بدائل تطبيقية لبيان دينامية البنى النصية الكبرى، وهو أمر حملهم على التماس السبل التي من شأنها أن تقود الى معالجات عملية قارة نسبياً في هذا السياق، وقابلة للتطور مع مرور الزمن؛ لذا كان التنوع النظري والتطبيقي الذي اتسمت به مناهج تحليل النص يمثل مصداقاً لصعوبة الاقتصار على نظرية واحدة، أو نموذج تطبيقي واحد؛ ذلك بأنَّ النص– في الغالب– بنية كبيرة تتسم بالكلية والشمول، وهو أمر ناتج عن احتوائه جانبين، جانباً أفقياً يتجلى في البنيات النحوية المتراصفة جنباً الى جنبٍ في جمل وعبارات وفقرات، تربط بينها علاقات أفقية واضحة. وجانباً آخرَ هو الجانب العمودي الذي يتجلى في مستويات التماسك المعنوي التي يقود بعضها الى بعضها الآخر في علاقات خفية(١٥). من هنا أدرك الدارسون حاجة كل جانب من هذين الجانبين الى منهج عملي تطبيقي يكون مصداقاً للتنظير؛ فظهرت إثر ذلك مقاربات في نماذج تحليلية تنوعت بين الضيق والاتساع، ومن بينها نموذج (البنية الكبرى، والبنية العليا) الذي قدمه دايك، وحاول عن طريقه الالمام بالجانبين الأفقي والعمودي في تحليل النص.

من هنا شعر دايك منذ البداية بضيق معايير النحو التوليدي في سياق عمله؛ فسعى

الى تقديم نموذج في التحليل النصي تتجلى فيه عمليات إنتاج النصوص من جهة المنشئ، وفهمها من لدن المتلقي في الوقت نفسه؛ لذا وضع افتراضاً يرى ((أنَّ نحواً للنص قائماً على أساس تحويلي- توليدي يجب أن يكون قادراً على إجراء إعادة البناء الشكلي للكفاءة (القدرة) اللغوية الخاصة بمستعمل اللغة، وإنتاج عدد لا نهائي بشكل محتمل من النصوص))[١٦]، وهو في هذا المنحى يستند الى مَلاحِظِهِ تجاه بعض الظواهر التي درسها النحو التوليدي ومازالت بها حاجة الى دراسة تتجاوز فيها حدود الجملة الى نطاق النص، ومن تلك الظواهر: التحويل الى صلة، والتحويل الى ضمير، وتكوين النبر، والربط، والبؤرة، والتفسير، والفرض السابق، وعلاقات الزمن، وسوى ذلك. فهو يرى أنَّ تلك الظواهر ما هي إلاّ ظواهر نصية[١٧]. بيد أنَّ هذا الافتراض انتهى الى التعقيد حينما بلغ مرحلة التطبيق في التحليل النصي، وسرعان ما أدرك معتنقوه حاجته الى التطوير المستمر؛ ذلك بأنَّهم وجدوا أنَّ المنحى القائل بالبنية العميقة هو منحى ناجع في تطبيقه على مستوى إنتاج الجمل المفردة فحسب، وليس الأمر كذلك على مستوى انتاج النصوص برمتها؛ إذ تنبَّهوا على أنَّ إنتاج النصوص يعتمد على أسس خارجية (براجماتية) الى جانب القواعد البنائية والدلالية الداخلية، وتتمثل تلك الأسس الخارجية بالسياق، والموقف، والمعارف العامة الثقافية منها، والتاريخية، والجغرافية، والنفسية عن العالم. فتلك القضايا في مجموعها جعلت نموذج البنية العميقة والسطحية غير كافٍ لتحليل الجانب الاتصالي البراجماتي في النصوص أو لتفسيره، فضلاً عن عدم كفايته في تفسير الجانبين الدلالي والشكلي للنص.[١٨]؛ لأنه ينظر الى النص بعين واحدة دون الأخرى، وعليه تبقى النظرة قاصرةً لا تبلغ مرحلة الكلية بالمآل الأخير.

ولمّا كان الأمر كذلك، سعى دايك الى لملمة هذا التشعب في كتاب مستقل بعنوان Macrostructure (البنية الكبرى) وكان ذلك في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وفيه غدت البنية الكبرى هي الموضوع الرئيس لعلم اللغة النصي؛ وهو أمر جعلها مدخلاً متداخلاً مع الموضوعات الأُخر التي عُني بها علم لغة النص، مثل تنوع البنيات النصية في الخطاب، والفعل الكلامي، وقضايا تلقي النص وإدراكه؛ لذا كان حرياً بنا أن نتقصى نموذج دايك التحليلي بدءاً بالبنية الكبرى، ثم البنية العليا تباعاً.

المبحث الأول: البنية الكبرى

١- مفهوم البنية الكبرى

عمد دايك- منذ الوهلة الأولى- الى ضبط نموذج التحليل النصي الذي قدمه، عن طريق بيان حدود المصطلحات الرئيسة التي تمثل

الجانب النظري لهذا النموذج. فالبنية الكبرى- في منظوره- بنية مجردة يتوقف تحديدها على مستوى الوعي وديناميةالإدراك عند متلقي النص؛ ذلك بأنَّ ((الأبنية الكبرى للنصوص دلالية؛ فهي لذلك تصوِّر الترابط الكلي ومعنى النص الذي يستقر على مستوى أعلى من مستوى القضايا الفردية. وبذلك يمكن أن يؤلِّف تتابعٌ كلي أو جزئي لعدد كبير من القضايا وحدةً دلاليةً على مستوى أكثر عمومية))[١٩].

نفهم من هذا أنَّ (القضية) proposition[٢٠]- سواء أكانت كلية مفردة أم واردة في سلسة من القضايا الجزئية- هي البؤرة المركزية التي ينطلق منها المتلقي للوقوف على حدود البنية الكبرى في النص. والمتلقي- في هذه الحال- ينبغي له أن يستكشف سلسلة من المستويات الدلالية الواردة في سلَّم متدرج من القضايا المتساندة نوعاً وكماً، وهذا الاستكشاف يفضي به غالباً الى القضية الكبرى التي يسعى الخطاب الى إنجازها لغوياً؛ كي يتسنى له الظفر بالبنية الدلالية الكبرى للنص الذي أنجز القضية الخطابية. غير أنَّ هذا المنحى التحليلي يجد مصداقه في النصوص الكبرى دون الصغرى؛ لذلك لم يشترط فان دايك أن تكون البنية النصية ذات منحى واسع دائماً من حيث امتداده أفقياً في سلاسل من الجمل المتجاورة، وتراكمه عمودياً في فقرات متعاقبة وقضايا متوالية؛ ففي بعض الحالات يتساوى عند دايك المستوى الأصغر في البناء النصي مع المستوى الأكبر، حينما يكون النص عبارة عن جمل قليلة قد تصل الى أدنى مستوياتها وهي الجملة الواحدة[٢١]؛ لذا أقام دايك مفهوم البنية الكبرى على أساس القضية النصية، فعرَّفها بأنَّها البنى الدلالية ذات المستوى الأعلى، التي تتمخض عن قضية كبرى أو عن سلسلة القضايا في النص بوساطة عدد من القواعد الكبرى[٢٢]. فلو قال قائل: حكم القاضي لمحمد في قضية التعويض. فإنَّ المتلقي يعي أنَّ مثل هذه الجملة تمثل خلاصة دعوى سبق لأحداثها أن وقعت، وتمثلت في مجموعة من القضايا الجزئية التي ينبغي لها أن تكون منجزة في بنيات نصية سابقة، وكان (محمد) طرف الادعاء الرئيس فيها، و(التعويض) محور الأحداث في القضية. ومن ثم باتت تلك الجملة تمثل القضية الرئيسة التي استغنى بها المتلقي عن القضايا الأخر السابقة في إدراك حدود البنية الكبرى للنص.

ولو قلنا: قضى عليٌ إجازته في لندن. لكانت هذه الجملة هي القضية النصية الكبرى التي اختُزِلت فيها القضايا الجزئية الأخر، متمثلة في أسباب اختيار علي مدينة لندن، مثلاً: طبيعة لندن الساحرة، والنظم الاجتماعية والثقافية فيها. ويدخل في منظومة الاختزال النصي موضوع الأماكن التي ارتادها علي في رحلته تلك،

ووسائل النقل التي ركبها، والطرق التي مر بها بين الضواحي والأقضية والأحياء والأزقة، والناس الذين التقى بهم وحادثهم، فضلاً عن مجمل الأحداث التي عاشها هناك. ولا ريب في أنَّ المتلقي يدرك طبيعة الاختزال التي قمنا بها في تلك الجملة للبنيات المنجزة للقضايا الجزئية التي ذكرناها؛ لذا هو يكتفي بالجملة المذكورة بوصفها قضية كبرى تتجلى فيها البنية النصية الكبرى. ولعل الأمر في المثالين السابقين يستند الى الخبرات البراجماتية لمتلقي النص، متمثلة بمعرفة الأحداث التي من هذا النوع عن طريق استقطاب السياقات المتضمنة في هذه الجمل، سواء بالتجربة الفعلية المماثلة عند المتلقي أم بما تراكم في ذاكرته طويلة الأمد من معلومات أفضت إليها القراءة والمشاهدة والسماع من الآخرين، واستنتاج الخبرة المعلوماتية من مقولاتهم.

أمّا النصوص الكبرى التي يتوقف بناء الحدث فيها على إيراد القضايا الجزئية شيئاً فشيئاً، ولاسيما نصوص النشرات الإخبارية، أو نصوص الحكي مثلاً، فإنَّ التوصُّل الى البنية الكبرى فيها يقتضي استكمال توالي الأحداث المعبرة عن القضايا، وهو أمر من شأنه أن يفضي الى اتساع النص نسبياً، وإذا ما حدث ذلك فإنَّ القضايا الجزئية حينئذٍ ستنضوي قسراً تحت لواء قضية كبرى يفضي الوقوف عليها الى تحديد البنية الكبرى في النص.

٢- معايير تحديد البنية الكبرى:

أ- القضية معياراً لتحديد البنية الكبرى في النص

إذا كان اعتماد مفهوم البنية العميقة في دراسات النص قد ولَّد تناقضاً وتعقيداً أدى الى عدم كفايته التفسيرية في سياق التحليل النصي، فإنَّ الدارسين وجدوا في مصطلح (القضية) سبيلاً الى حل الإشكال السابق، بأن أضحت الجمل تمثل قضايا جزئية يفضي بعضها الى بعض في سيرورة دلالية تقود الى وحدة قضوية كبرى أطلق عليها فان دايك مصطلح البنية الكبرى.

ولم تكن (القضية) مصطلحاً جديداً في مجال علم لغة النص؛ ذلك بأنَّها مصطلح ضارب بجذوره في علم المنطق، ومن أجل ذلك تحوَّل دايك بمفهومها من مساره المنطقي الى سياق التحليل النصي؛ فإذا كانت القضية في علم المنطق مصطلحاً يعني قولاً ينطبق عليه الحكم بالصدق أو الكذب بالنظر الى موقف قائله؛ إن كان صادقاً أم كاذباً[٢٣]، فهي بهذا المفهوم لا تتوافق والمفهوم الذي أراد فان دايك حينما اتخذها معياراً بديلاً لفهم البناء المضموني للنص. ولكي يكون مفهوم القضية فاعلاً في

سياق استعماله الجديد، أقصاه دايك عن مجاله المنطقي الصوري الى مجال أرحب، عن طريق ربطه بموضوعات النص، وتجريده من مفهومه المنطقي المحايث، فما عاد مقصوراً على بيان (الصدق والكذب) بل ((صارت مطابقة الصور في الاتصال اللغوي منذ ذلك الحين أساس الفهم القضوي للنص، وليس مطابقة النتائج))[٢٤]. وهذا يعني أنَّ التحول الذي حصل في نموذج فان دايك هو التحول من الجملة الى القضية؛ ذلك بأنَّ جملة واحدة قد تؤلف بمفردها قضية النص برمته، ومن ثم تكون هي ((الأساس الدلالي للنص كله، بناءً على أنَّ النظرة إليه قد اختلفت، وصار التركيز على مقصد أو هدف النص بطرح أسئلة مثل: عمَّ كان الحديث؟ ماذا كان محور الحديث؟ ماذا أراد؟ ماذا كان في نيته حين قال ذلك؟ الى غير ذلك من الأسئلة التي ترمي الى الكشف عن جوانب تداولية، جوانب تتعلق بمنتج النص ومتلقيه والعلاقات بينهما، وأشكال التواصل والتفاعل، وسياقات الفعل اللغوي، واختلاف المقامات ومستويات الاستعمال اللغوي، وغيرها))[٢٥]، والأساس في ذلك هو أنَّ النصوص الكبرى تتضمن شبكة من العلاقات بين القضايا، بعضها يؤلف سلسلةً تفضي الى بنية كبرى، بيد أنَّها لا تكون كافية بمفردها لتحديد موضوع النص، بل ينبغي أن تكون مترابطة وسلسلة أخرى من القضايا ذات البنية الكبرى. غير أنَّه استنتج أنَّ هذه البنية الكبرى ينبغي أن تتبع في النص مسار البنية الصغرى من الناحية المضمونية؛ ذلك بأنَّ الأولى هي التي تقود الى الثانية باللزوم[٢٦].

نفهم مما تقدم أنَّ القضية بما أنَّها مصطلح يحمل طابعاً من التجريد، فهو جدير ببيان مسار البنية الكبرى المجردة في النص. ولا يتسنى للمتلقي الظفر بها إلاّ من بعد الوقوف على شبكة العلاقات الرابطة بين مجموع القضايا الجزئية في النص والقضية الكبرى التي تمثلها، فإذا تحقق ذلك الترابط في ذهن المتلقي فإنَّه سيقود حتماً الى البنية الكبرى للنص.

ب- السلاسل الجملية معياراً لتحديد البنية الكبرى في النص

ذكرنا سابقاً أنَّ إدراك دايك عدم كفاية الجمل المتوالية في تقديم تفسير وافٍ لبنية نصية كبرى هو الذي حمله على اقتراح مفهوم البنية الكبرى؛ من أجل ((تطوير منهج يتيح إعادة البناء المنظم لأبنية نصية شاملة في مقابل الأبنية الصغرى التي تختص بالعلاقات بين جمل متتابعة بشكل أفقي؛ لإيضاح قدرات معينة لمستعمل اللغة، وبخاصة استنباط موضوعات أو وصف موضوعات نصية أو تقديم مختصرات، وكذلك لأداء مهام أخرى تتعلق إجمالاً بالمضمون لنص ما، أي أوجه الإجابة عن الأسئلة، وصور إعادة الصياغة، والترجمة...الخ))[٢٧]؛ من هنا ذهب

دايك إلى أنَّ البنية الكبرى الناتجة عن سلسلة الجمل المتوالية Sequence of sentences ماهي إلا قضية نصية أكبر من القضية الجزئية الكامنة في كل جملة واردة في المنظومة الجملية المتوالية التي انتجت تلك القضية، وهذه القضايا الجزئية المترابطة في وحدة قضوية أكبر من شأنها أن تمثل جزءاً من الخطاب أو قد تمثله برمته حينما تصل الى مستوى البنية الكبرى؛ ذلك بأنَّ ((كل قضية مستنتجة بوساطة فئة فرعية من متوالية هي بنية كبرى لتلك المتوالية الداخلة تحت اللزوم، وفي مستوى تالٍ يمكن أيضاً أن تتوقف القضايا ذات البنيات الكبرى على الاندراج في إطار أوسع، أي تستنتج أعم بنية كبرى استنتاجاً ملتحماً))[٢٨]، وبهذا يكون دايك قد ربط معيار السلاسل الجملية بمعيار القضية، وجعل الثاني نتيجةً لمسار الأول، وهذه النتيجة هي التي تحقق البنية الكبرى في النص وليست السلاسل الجملية. غير أنَّ هذا الاستنتاج يستند الى طبيعة الإنجاز النصي؛ فالنص اللغوي يُنجَز- كما هو معلوم- بطريقتين، إما تلفظاً مباشراً (نطقا)، وإما كتابةً، وهو في الحال الأولى يكون إدراكه من قبل المتلقي رهناً بعمليتي الوقوف والمتابعة؛ إذ تتم الإشارة القصدية أو الاعتباطية الى البنية الكبرى من لدن المتكلم في وقفة طويلة نسبياً تكفي للإيعاز بأنَّ موضوع النص الرئيس قد بدأ؛ ولعل النبر والتنغيم هما من أنجع السبل للتواصل مع المتلقي في هذه الحال، أو أن تُستعمل ألفاظ معينة تشير الى التحول الموضوعي في النص، كأن يقال: وبعد، والآن، حسناً[٢٩]. وهذه وتلك في مجموعها تمثل إشارات تنبيه للمتلقي نحو البنيات الكبرى؛ كي يتسنى له تحديد الموضوع الرئيس في النص. أما إذا كان النص مكتوباً، فينبغي أن تكون الجمل المؤلِّفة للنص ذات منحى نسقي بيِّنٍ من حيث الوحدة الزمنية للصيغ الفعلية مثلا[٣٠]، فضلاً عن علامات البدء التي تشرع في بناء فقرات من السلاسل الجملية التي تؤلف في مجموعها قضية كبرى يتجلى فيها جانب البنية الكبرى، ومن ثم بناء موضوع النص من وحدات قضوية كبرى متماثلة تلتئم مع بعضها بعضاً في بؤرة مركزية أكبر.

وفي ضوء هذا التوجه قد يكون الحديث عن بنية كبرى في مصفوفة من الجمل بمنزلة الإحالة على بنية كبرى أكثر سعة وشمولية من الناحية القضوية، ومن ثم تغدو هي المتحكمة في سيرورة البنيات الأصغر منها، على الرغم من أنَّها نتاج التراكم القضوي الكائن في جمل النص.

ج- القواعد الكبرى معياراً لتحديد البنية الكبرى في النص

لم يكن دايك بمنأى عن طبيعة العلاقة الكائنة بين البنية الكبرى والبنية الصغرى في النص؛ فقد

لحظ أنَّ العلاقة بينهما ذات طابع نسبي، تقوم على احتواء البنية الكبرى للبنية الصغرى، عن طريق أدوات الربط، وسبل الترابط بين القضايا الماثلة في البنيتين.

ولمّا كانت مهمة استنباط موضوع النص تقع على عاتق مستعمل اللغة؛ بوصفه متلقياً واعياً مدركاً للنص، فإنَّ البحث عن قواعد كبرى في هذه الحال يكون مُعيناً له على إعادة بناء موضوع النص بحسب إدراكه، وفي هذه الحال فقط سوف يتطابق مفهوم موضوع النص والبنية الكبرى للنص. ولا ريب في أنَّ مستعمل اللغة في تطبيقه القواعد النصية الكبرى يكون في صدد إنتاج نصوص سمتها الاختصار، والاقتضاب، والاختزال المحدد، كما في بعض أنماط التفسير النصي والتأويل في الثقافات كافة، ويدخل ضمن ذلك عمليات الترجمة، والإجابة عن الأسئلة[٣١].

من هنا اقتضى الأمر استحداث قواعد كبرى تقنن عمل مستعمل اللغة في تقصيه البنية الكبرى؛ لتكون حاكمةً لطريقة استنباط موضوع النص، فاشتق لها دايك مصطلح Macrorules[٣٢] وقدم أربعة قواعد سماها القواعد الكبرى لتحديد البنية الدلالية الكبرى للنص، ولا ندري بعد ما إذا كانت هناك قواعد صغرى تناسب البنى الصغرى أم لا في تصور دايك؟ فهو أمر سكت عنه. هذه القواعد الكبرى تمثل خطوات متوالية تمكن المتلقي من الظفر بالبنية الدلالية الكبرى للنص، وهي (الحذف، الاختيار، الاعمام، الدمج). وهي قواعد مترابطة يفضي كل منها الى الآخر؛ فالحذف يقتضي اختياراً وترجيحاً بين مكونات النص؛ لتحديد الأهم منها وإبقائه. والاختيار نفسه يقتضي إعماماً للقضية الكبرى؛ كي تكون شاملة، والإعمام هو الآخر يقتضي دمجاً لبعض المكونات النصية في بعضها الآخر في كلٍ عام. بيد أنَّ دايك لحظ في تطبيق تلك القواعد على بعض النصوص أنَّها ذات طابع نسبي؛ إذ يعتمد تطبيقها على عناصر متباينة هي: السياق، وغرض متلقي النص، وحالات الإدراك المتباينة من متلقٍ الى آخر. ومن ثم يكون عمل القواعد في تحديد البنية الكبرى للنص متبايناً من حال الى أخرى[٣٣].

وجدير بالملاحظة هنا أنَّ قاعدتي الحذف والاختيار قائمتان على معيار الإلغاء، أي الاستغناء ببعض المكونات النصية عن بعضها الآخر تأسيساً على مبدأ تفضيل الأهم على المهم والأقل أهمية، أما قاعدتا الإعمام والتركيب أو الدمج، فوظيفتاهما قائمتان على معيار الاستبدال، أي استبدال قضية بقضية أكبر منها وأشمل.

وعلى الصعيد نفسه حاول دايك أن يوضِّح وظيفة القواعد الكبرى في تطبيقها على مجموعة من النصوص، بعضها متنوع مثل نصوص

المحادثة اليومية والنصوص الإخبارية، وبعضها الآخر ينتمي الى جنس نصي واحد مثل نصوص الحكي، فخلص من ذلك الى نتيجة مفادها ((أنَّ عدداً كبيراً لا نهائياً من النصوص المعينة يمكن أساساً أن يكون عماد بنية كبرى محددة. وتحدد البنية الكبرى بأنَّها الكم النصي، أي كل النصوص التي لها المعنى الكلي نفسه... وتمكننا القواعد من أن نقرر بدقة الى حدٍ ما ما هو رئيس وما هو ثانوي، تبعاً لمعنى النص في مجمله))[٣٤]. وأحسب أنَّ هذا المنحى من الممكن أن يجد مصداقه في النصوص الصادرة عن منتج واحد، قد تعالج موضوعاً واحداً بوساطة بنيات نصية متنوعة، وفي سياق أضيق في النصوص المتماثلة النوع الصادرة عن مجموعة من المنتجين حول موضوع واحد، ولاسيما إذا كان هؤلاء المنتجون ينتمون الى منظومة ثقافية واحدة، تجتمع فيها عناصر القومية والديانة والتراث الواحد. وإذا صح هذان الافتراضان فإنَّ القواعد الكلية ستكون حينئذٍ ذات طابع محلي أو قومي أكثر منه عالمياً. بيد أنَّها تبقى على مستوى من السعة التي قد تشمل المحلية والعالمية في آن معاً.

غير أنَّ الوظيفة الأساس للأبنية الكبرى والقواعد الكبرى هي بناء وحدات دلالية من سلاسل القضايا[٣٥]؛ لذلك تُعَد القواعد الكبرى ذات أهمية في إعادة بناء حصيلتنا اللغوية في قراءتنا النص بطريقة نعيد فيها ترتيب النظام القضوي الباني للنص؛ لنخرج بدلالته الكلية، ومن ثم نحدد البنية الكبرى للنص[٣٦]. وهو أمر يتساوى فيه جمهور المتلقيين عموماً ولا يقتصر على المتلقي المحلي أو القومي.

خلص دايك من تطبيق القواعد الكبرى على النصوص إلى أنَّه ((توجد أبنية كبرى ذات مستويات متدرجة متباينة، يطابق المستوى الأعلى فيها موضوع النص، ويُعرَض بشكل محدد؛ بوصفه تتابعاً جملياً يقدم المعلومة النواة، أي يُنظر إليه على أنَّه أكبر تكثيف ممكن للنص))[٣٧] وبناءً على هذه النتيجة باتت الوظيفة الرئيسة للقواعد الكبرى هي فاعليتها في إيصال المتلقي إلى تحديد الموضوع الرئيس للنص، ومن قبل ذلك تحديد البنية الكبرى له، عن طريق حذف القضايا غير الأساسية، واختيار ما هو مهم منها، والإعمام في التفصيلات الزائدة، والإدماج والتركيب في كلٍ قضويٍّ واحدٍ؛ لأنَّ هذا من شأنه أن يفضي الى الاختصار، وهذا الأخير من منظور دايك[٣٨] يُعد ضرباً نصياً أيضاً، غير أنَّ البنية الكبرى صيغت بطريقة مختلفة نحوياً وأسلوبياً عمَّا هي عليه في النص الأصلي.

٣- البنية الكبرى معياراً منهجياً لتحديد (موضوع النص)

يؤكِّد دايك أنَّ موضوع النص عبارة عن قضية مركزية خفية ذات طابع تجريدي عالٍ لا سبيل الى الظفر به إلا بالوقوف على البنية الكبرى للنص[٣٩]؛ من هنا كان الأساس الذي بنى عليه دايك رؤيته في ربط الجانبين القضوي والموضوعي للنص هو أنَّ المتلقي ليس بإمكانه ((أن يربط بين القضايا جميعاً بعضها ببعض في أثناء عملية الفهم، فحين تترابط أحوال الموضوعات التي عُيِّنت القضايا لها في التفسير، حينئذٍ فقط يستطيع المفسِّر أن يُجري ربطاً مفيداً لتلك القضايا))[٤٠]. ومن أجل ذلك يفترض دايك أنَّ علاقات الربط بين القضايا هي علاقات نحوية، تنعقد أطرافها بأدوات مادية واضحة يُستشَف منها الجانب الدلالي للنص، ومن تلك العلاقات: الوصل، العطف، السبب، الشرط، التعاقب، الاعتراض، الختام، العلاقات الزمانية، العلاقات الكيفية، المقارنة، العلاقات الاستدراكية. ولكل منها أدواته الدالة عليه في النص، وفي السياق نفسه لحظ وجود نمطٍ آخرَ من العلاقات، هذا النمط يختلف عن سابقه بأنَّه ذو طبيعة تجريدية تجعله أكبر سعة من سابقه وأكثر صعوبة؛ فهي ألصق بالجانب المضموني من الجانب النحوي في بنية النص، وتلك العلاقات هي: علاقات معللة، موضحة، مخصصة، مؤكِّدة، مصوبة، علاقات السؤال والإجابة الضمنية.[٤١]

وفي ضوء المعيار القضوي الذي اقترحه دايك بات موضوع النص عبارة عن ((تتابع مُنظَّم من قضايا، تترابط عن طريق علاقات قضوية متداخلة))[٤٢]، يتوقف تحديد معالمها في النص على مقدرة المتلقي على فهم النص واستيعاب أجزائه في عمليات ذهنية ذات طابع متنامٍ يجعله قادراً على استكشاف العلاقات الكائنة بين تلك الأجزاء شيئاً فشيئاً، وصولاً الى البنية الكبرى التي تضم موضوع النص أو موضوعاته في طياتها. وتتم تلك العمليات الذهنية بتطبيق مجموعة القواعد الكبرى[٤٣]. ولا ريب في أنَّها قواعد قائمة على مبدأ الاستقراء الذي يبدأ بالجزء وصولاً الى الكل متمثلاً بالنص كله.

وبناءً على النتيجة السابقة غدا موضوع النص عبارة عن ((قضية كبرى على مستوى من التجريد؛ ولا يجب أن يُذكَر في النص صراحةً، وحين تكون الحال كذلك، يُتحدث عن اللفظ الموضوع، اللفظ المفتاح أو الجملة الموضوع))[٤٤]؛ سعياً الى تحديده. ولعلَّ عتبة العنوان في النص تمثل عند دايك جزءاً رئيساً من البنية الكبرى، إن لم يكن هو البنية الكبرى نفسها؛ ذلك بأنَّ العنوان– بوصفه لفظة مفتاح أو عبارة مختزلة– يقدم للمتلقي إضاءة كبرى عما يتضمنه النص من موضوع رئيس أو موضوعات جزئية لهذا الموضوع الرئيس[٤٥].

نخلص مما تقدم إلى أنَّ الأساس المنهجي الذي أقيمت عليه عمليات التحليل الساعية الى تحصيل البنية الكبرى في النص ما هو إلا نظام لمعرفة موضوع النص في المقام الأول؛ غير أنَّ هذا الاستنتاج قد يوحي بأنَّ البنية الكبرى تطابق موضوع النص على مستوى التحليل، وليس هناك اختلاف بينهما إلا في التسمية. ولا أحسب الأمر كذلك؛ فقد فرق دايك بينهما، ولاسيما في النصوص التي تعالج موضوعات فرعية، فقد جعل لكل موضوع منها بنية كبرى، تلتئم تلك البنى في نقطة مركزية معينة، ويُستشَف منها الموضوع الرئيس للنص، لا أن تكون هي موضوع النص بعينه. ومن الممكن أن نمثل لتلك الشبكة المتداخلة بالآتي:

١- جملة في النص = قضية صغرى أو جزئية.

٢- سلسلة جملية = مجموعة من القضايا الجزئية = قضية كبرى.

٣- قضية كبرى = موضوع كلي أو جزئي في النص.

٤- قضية كبرى (رئيسة) = بنية كبرى.

٥- مجموع القضايا الصغرى أو الكبرى = البنية الكبرى في النص.

٦- البنية الكبرى = موضوع النص الرئيس.

لا بد من الإقرار بأنَّ العلاقات التوليدية السابقة لا تجد مصداقها بشكل واضح إلا في النصوص الكبرى، مثل نصوص الحكي (القصة، الرواية)؛ لذلك لم نجد تعريفاً محدداً لموضوع النص عند دايك، بل جعله رهناً بكفاءة المتلقي الحدسية وخبراته بإزاء النص المحلل؛ لذا نستطيع القول إنَّ موضوع النص عبارة عن حصيلة العمليات الدينامية التي تجري في ذهن المتلقي في أثناء تحليل النص بوجهات نظر متنوعة، وصولاً الى المآل الذي ترتبط فيه كل القضايا لتؤلف بنية النص الكبرى أو موضوعه الأصل.

ولعلَّ الدليل على ذلك هو أنَّ تحديد موضوع النص يتم عبر مراحل، تبدأ برصد القضايا الجزئية الصغرى في النص، ثم تقصِّي العلاقات الدلالية الكائنة بين القضايا الرئيسة المؤلفة للنص؛ ذلك بأنَّ سيرورة القضايا الجزئية (الصغرى) في النظام النصي تنحو باتجاه بناء هرمي تكاملي تمثله البنية الكبرى، وهذه الأخيرة من شأنها أن تكشف عن موضوع النص الرئيس[٤٦]. وهذا يعني أنَّ هذه القضايا الصغرى والكبرى تمثل- في مجموعها المتعالق مع بعضه بعضاً- موضوع الخطاب المُنجَز نصيّاً، مكتوباً كان أم منطوقاً.

٤- وظائف البنية الكبرى في النص

حظي مصطلح الوظيفة بعناية اللغويين في أبحاثهم النظرية والتطبيقية منذ الربع الأول من القرن العشرين، ولاسيما من التفت منهم الى وظائف اللغة عموماً ووظيفة العنصر اللغوي في

سياق استعماله خصوصاً، ومن هؤلاء رومان جاكوبسن وبوهلر وآخرون[٤٧]، وهم في عملهم هذا قيَّضوا سبيلاً لمن تلاهم من الدارسين، حتى ظهر الاتجاه الوظيفي في الدرس اللغوي، فصار البحث في وظيفة العناصر اللغوية هو الشغل الشاغل للدارسين؛ لذا لم تكن الوظيفة مصطلحاً غائباً عن دايك، على الرغم من أنه لا ينتمي الى الاتجاه الوظيفي في الدرس اللغوي، بل لا نبالغ إذا قلنا إنَّ الوظيفة كانت ملازمة لأبحاثه النصية كافة، سواء ما كان منها في علم اللغة النصي أم في علم اللغة الاجتماعي؛ ذلك بأنَّ (الوظيفة) مصطلح لغوي يتخذ مفهومه الخاص من الاتجاه الذي يسير فيه، فهناك الوظيفة النحوية، والوظيفة الصوتية، والوظيفة الجمالية، والوظيفة السياقية[٤٨]، وغير ذلك. بيد أنَّ الدارسين اتفقوا على أنَّ وظيفة العنصر اللغوي هي فاعليته في عملية التبليغ[٤٩].

ولكي يحدد دايك وظيفة البنية الكبرى في ظل هذا التشعب، ذهب الى تحديد مجال البحث عنها أولاً، فوجده في متابعة مصفوفات الجمل المترابطة في وحدة أو وحدات نصية وليس الجملة المفردة؛ لأنَّها لا تمثل في منظوره إلاّ جزءاً من البنية، فهو ينظر إليها على أنَّها قضية صغرى، على الرغم من أنَّ النصوص الكبرى قد تتسع وتضيق بحسب ما يقتضيه استيفاء الموضوع المركزي فيها. بيد أنَّه كان يدرك أنَّ سلاسل الجمل تلك لا يمكنها أن تنجز وظيفةً نصية مفهومة ومقبولة عند مستعملي اللغة، حتى لو توافرت على ضوابط الترابط الأفقي فيما بينها؛ من هنا كان لابد من سبيل منهجية تفسر عدم صلاحية تلك السلاسل الجملية في إنجاز وظيفة نصيَّة. وهو أمر قاده الى التفريق بين بنيتين إحداهما البنية الكبرى Macrostructure، والأخرى البنية الصغرى Microstructure. وكان المعيار الذي استند إليه في ذلك التفريق هو معيار تطبيقي؛ فقد وجد أنَّ بنيةً ما قد تكون بنية صغرى في نص معين، بيد أنَّها قد تكون بنية كبرى في نص آخر؛ وذلك حينما تكون محوراً مركزياً في النص تخضع له بنى جزئية، وتنضوي تحت لوائه، وتكوِّن معه بنية كبرى قد توصف على المستوى القضوي بالجزئية أو بالكلية[٥٠]، وكان المثال البيِّن على ذلك هو منظومة أفعال الكلام في النص الواحد؛ فهناك أفعال كلامية جزئية تخضع في سيرورتها الى فعل إنجازي أكبر وأشمل هو الفعل الكلامي الكلي، ولعله أمر بدا واضحاً في دراسة أفعال الكلام في نصوص المحادثة Conversation Texts[٥١].

وكان من نتائج التطبيقات التي أجراها دايك على مجموعة متنوعة من النصوص، أن عمد الى توسيع دائرة الرؤية في الجانب التطبيقي الساعي الى الظفر بالبنية الكبرى؛ إذ وجد أنَّها ذات

وظيفة فاعلة في بناء المنحى المضموني للنصوص كافة، فهي ذات صفات مشتركة في كثير من النصوص؛ لذا لم يقصر رؤيته في البحث عن البنية الكبرى على النصوص المحلية الخاصة بثقافة أو بلغة معينة، كالنصوص المنجزة باللغة الهولندية مثلاً أو اللغة الانكليزية أو العربية فحسب، بل تعدى ذلك الى القول بضرورة تطبيقه على مستوى عام universal لا يقتصر على نصوص منجزة بلغة أو ثقافة معينة. وفي هذا السياق ذهب الى القول بأنَّ الهدف من تأسيس نظرية للبنية الكبرى هو كي تزودنا هذه النظرية بمعلومات عن بعض الأهداف المشتركة لقراءة بعض البنيات الكبرى النموذجية في النصوص، أو لتشرح بعد هذا ما الذي حدث في حالات القراءة الفردية. فعلى سبيل المثال أنَّ البنية الكبرى للكتاب، التي تحل في عقل القارئ كسجل تذكاري لتفاعله أو تفاعلها مع النص، سوف يكون بالأحرى موجزاً. وعلاوة على ذلك إنَّه سيمثل واحدة من مجموعة البنى الكبرى المحتملة. فكل قارئ يحمل هدفاً محدداً وخلفية معرفية معينة، يتفاعل مع النص بطريقة جديدة، وينتج بنية كبرى مميزة من الأخريات[٥٢]. وهذا يجعل تحديد البنية الكبرى في النص يسير باتجاه معادلة قوامها عمليتا الاختزان والنسيان في نسبة وتناسب بين طبيعة النص المُتلقى وهدف القارئ وإمكاناته في الاستيعاب.

وفي ضوء ما تقدم باتت الوظيفة الرئيسة للبنية الكبرى ذات طابع استكشافي؛ تتضح فيه الأهداف المشتركة للقرّاء، ولاسيما إذا كانت القراءات تسعى الى تحليل نص واحد، كما هي الحال عند النقاد واللغويين عندما يحللون نصاً واحداً، مثل قصيدة من المعلقات، أو رواية من روايات دستويفسكي. فضلاً عما يقدمه البحث عن البنية الكبرى من إمكان تحديد موضوع أو موضوعات النص وإن كان ذلك بنسب متفاوتة.

الانتقادات التي وجهت الى مصطلح البنية الكبرى

كانت السبيل التي اختطها دايك تمثل اتجاهاً من بين مجموعة من الاتجاهات التي ظهرت في مجال التحليل النصي، وقد افضت المقارنة بين تلك الاتجاهات الى التفاضل بينها لا التكامل؛ لذا وُجِّهت مجموعة من الانتقادات الى رؤية فان دايك في التحليل النصي، وقد تجلت تلك الانتقادات في مجموعة أسئلة هي[٥٣]:

١- هل هناك منحى قار لسيرورة البنية الكبرى في الأنماط النصية التي طبَّق عليها فان دايك نظريته؟، مثل أنماط النصوص الحكائية، وأنماط النصوص الحجاجية. وهل هناك طرق ثابتة لاستنباط البنية الكبرى من النصوص؟،

ولاسيما أنَّها دلالية مجردة لا تكشف عن نفسها صراحة.

٢- في النظرية التوليدية التحويلية تولَّد البنية السطحية للجملة من بنيتها العميقة، وهو أساس اتخذه فان دايك بادئ الأمر لبناء نظريته، غير أنَّه أدرك عدم كفايته على مستوى النصوص؛ إذ لا ينطبق على إمكان توليد البنية العليا(الشكلية) من البنية الكبرى (المضمونية)، ومن ثم التحول الى نصوص أُخرَ، وإذا كان الأمر كذلك، فهل ثمة سبيل الى إقامة معادل بديل لتوليد البنى النصية؟.

٣- هل هناك طريقة قارة توضح بالتفصيل كيف تُطبَّق (القواعد الكبرى) للوصول الى البنية الكبرى للنص؟، ولاسيما أنَّ فان دايك جعلها نسبية، ويكون تطبيقها رهناً باختلاف عناصر السياق، وأهداف المتلقي، ونوع النص، وطبيعته البنائية.

ويحسب الباحث أنَّ اختلاف المصدر التوليدي المفترض من لدن تشومسكي عما هي عليه الحال عند دايك هو الذي أفضى الى تلك المآخذ؛ فإذا كان تشومسكي قد افترض أنَّ الدماغ البشري Human Brain مزوَّد تلقائياً بجهاز ذي طبيعة دينامية تجعله قادراً على توليد عدد لا متناهٍ من الجمل، حتى وإن لم يكن قد سمعها من قبل، فإنَّ دايك لم يستطع أن يدَّعي هذا الافتراض على مستوى ميكانزم Mechanism[٥٤] التوليد النصي في العقل البشري؛ على الرغم من وجود الرؤية القائلة بأنَّ التواصل اللغوي بين البشر لا يتم إلاّ بوساطة وحدات نصية كبرى، وليس في مفردات أو جملة مفردة[٥٥]. ومع هذا تبقى البنية الكبرى ذات طابع نسبي لا يخضع تحديدها لمعايير المنطق الرياضي القائم على اتباع خطوات محددة تقود صاحبها الى نتيجة حتمية.

المبحث الثاني: البنية العليا

١- مفهوم البنية العليا:

تُعرَّف البنية العليا Superstructure بأنَّها ((نوع من المخطط المجرَّد الذي يحدد النظام الكلي لنص ما، وتتكون من مجموعة من المقولات التي تركز إمكاناتها التأليفية على قواعد عرفية))[٥٦]. ولكي يمنحها دايك تحديداً أكثر دقة، ذهب الى التفريق بين نظامين: نظام ثانوي للنص اللغوي تمثله الأبنية العليا، وهو يقابل نظاماً آخر يختلف عنه في جوانب البناء، والدلالة، والقصد، ذلك هو نظام اللغة الاعتيادية. فالأنظمة الثانوية للأبنية العليا تبدو- على سبيل المثال- جلية في نظام البناء القصصي، ونظام القافية في الشعر، فكلاهما مثالان يحتكمان الى قواعد خارجة عن نظام اللغة الطبيعية في الاستعمال المعتاد، ويندرجان في أنظمة خاصة بأنماط نصية هي القص والشعر[٥٧]. وبناءً على هذا تكون البنية العليا هي القالب البنائي

التخطيطي الذي يكون مقصوداً من قبل المنشئ، والذي ينظِّم المعنى الشامل للنص[٥٨]، بيد أنَّها تختلف في نصوص المحاورات اليومية عمّا هي عليه في نصوص النتاج الإبداعي والمؤسساتي. وقد خلص دايك الى تلك النتيجة حينما طبَّق نموذجه التحليلي على نصوص من النمطين، فكان الإجراء التطبيقي سبيله الى الوقوف على ملحظ دقيق يكمن في أنَّ البنية العليا لا تقتصر على نمط نصي بعينه، بل هي ذات نظام متنوع Polysystem، فعلى سبيل المثال هي تشمل أنظمة الحكي المختلفة، سواء أكان مسارها أنظمة الحكي الماثلة في أحاديث يومية تروي حدثاً معيناً من شخص الى آخر، أم كانت في أنظمة الحكي المعقدة، أي أنظمة الحكي الفنية التي تبدو في جنس أدبي محدد، قصةً كان أم روايةً أو غير ذلك مما ينتمي الى أجناس النصوص الإبداعية. وقد كان مصداق ذلك الاتساع أنَّ البحث تجاوز النصوص الادبية في منحاه التطبيقي إلى نصوص من أنماط أُخرَ بحثاً عن بنيتها العليا، ومنها نصوص المكاتبات الرسمية الصادرة عن مؤسسات حكومية، ونصوص الإعلان، ونصوص الأخبار التي تُنشر في الصحف اليومية. ويبدو من هذا أنَّ دايك كان يسعى من وراء توسيعه المسار التطبيقي على النصوص الى ترسيخ معيارية البنية العليا؛ كي تغدو مخططاً للمعنى الشامل للنص حتى على مستوى النص الاعتيادي غير الفني.

أمّا مهمة تحديد الأبنية العليا في النص، فهي من المهام التداولية المشتركة بين منشئ النص ومتلقيه عند دايك؛ لأنَّها رهن بقدرة الفرد اللغوية (الإنتاجية والاتصالية) في آن معاً، سواء أكان ذلك الفرد متكلماً أم متلقياً، وهذا يعني أنَّ المعيار الرئيس في تحديدها هو العرف الذي تسالمت عليه مجموعة المستعملين للغة[٥٩].

ولكي نفهم طبيعة القواعد العرفية التي جعلها دايك معياراً منهجياً للظفر بالبنية العليا، نقول إذا كانت البنية العليا تمثل أنظمة اعتيادية وأُخرَ ثانوية؛ فإنَّ مستعمل اللغة يدرك- من دون شك- طبيعة هذه الأنظمة، ومن ثم هو قادر على أن يميز ما إذا كان ذلك النص ينتمي الى نمط الحكي أو الى الشعر أو الى نمط نصي آخر؛ وفي هذه الحال يكون إدراكه خاضعاً للعرف الذي تسالم عليه مستعملو اللغة تجاه أنماط نصية معينة خارجة عن نطاق الاستعمال اللغوي المعتاد[٦٠]. وهذا يعني أنَّ مستعملي اللغة يعرفون ضمنياً في أذهانهم قواعد النظام الخاص بالبنى العليا، وإنَّ كانت تلك المعرفة متفاوتةً من شخص الى آخرَ، ولعلَّه ملحظ يعود الى الأساس المعرفي الذي يولِّد ميكانزم الفهم والإدراك الكامن في عقولهم عن طريق النصوص نفسها؛ بوصفها مثيرات لعمليات الفهم والإدراك في العقل.

٢- معايير تحديد البنية العليا في النص اللغوي

لمّا كان دايك قد ميز البنية الكبرى المجردة بمجموعة من القواعد التي توصل المتلقي إليها، عمد الى تحديد بعض الإشارات الدالة على البنية العليا في النص؛ لذا ذكر مجموعة من المزايا البنائية التي تمثل أنظمة دالة على تلك الأبنية في النصوص، مثل نظام الوزن العروضي الذي يرتبط بنظام الشكل أكثر من نظام المضمون في الشعر، وكذلك نظام القافية. ثم زاد على ذلك دالاً بأنَّ جعل ((البنية العليا ترتكز على البنية البراجماتية للنص أو المحادثة، مثلاً على تتابع الأفعال الكلامية، على نحو ما يمكن أن تكون عليه الحال في المناقشة الجدلية الحجاجية))[٦١]. فضلاً عن ذلك فإنَّ هناك إشارات دالة على نمط النص وبنيته العليا، منها: العنوانات في مقدمة رواية أو قصيدة أو في صدر كتاب إداري أو خطاب مؤسساتي، سواء أكان قانوناً أم شهادة، أو خبر إبلاغ. وهذه العنوانات تتخذ أشكالاً ومواضع في النص تبدو في:[٦٢]

١- عنوانات رئيسة.
٢- عنوانات فرعية.
٣- عنوانات بينية.
٤- عبارات ضمنية تعود على النص برمته.

ومن العلامات الأُخَرَ الدالة على الأبنية العليا ما يُعرف بالنصوص المصاحبة، كالتمهيد، والمقدمة، والخاتمة. ووظيفة هذا النمط من العلامات (العنوانات، والنصوص المصاحبة) تكمن في أنَّها تلفت انتباه المتلقي الى البنية العليا، وتكشف عنها في النص[٦٣]؛ ذلك بأنَّ عنوان النص عبارة مكثفة يُختزل فيها النص كله، فتكون ذات نظام لغوي يشفِّر معلومات النص برمتها، ومن ثم تكون بها حاجة الى فك رموزها الدالة من جهة المتلقي؛ فلو قلنا- على سبيل المثال- (الشيخ والبحر)، في إشارة منا الى إحدى الروايات التي كتبها الروائي الأمريكي أرنست همنغواي، لفهم المتلقي الذي لم يطَّلع على تلك الرواية، أنَّ هذا العنوان يختزل مجموعة من الأحداث، تمثل تجربةً خاضها رجل كبير السن مع البحر، ومن ثم يرجِّح أنَّه كان صيّاداً، والصيد عمل فيه من العناء والجهد والصبر ما يُعد تجربة إنسانية قابلة للسرد. أما المقدمة والتمهيد، فهما يضطلعان بوظيفة الإضاءة عن المخطط البنائي الذي سيسلكه النص في مساره نحو النهاية.

وثمة دالات أخرُ تتجلى في العبارات المعجمية والنحوية التي تكشف عن موضوع الخطاب، وتحدد ما إذا كان (خبر، رجاء، أمر، أو غير ذلك). ولعله أمر يبدو جلياً حينما تُنجَز الأفعال باللغة، فتظهر في النص في هيأة سلاسل من

أفعال الكلام، وتكون تلك السلاسل سبيلاً الى تناسل بعضها من بعضها الآخر في مخطط يبني فعلاً كلامياً أكبر اصطلح عليه دايك بـ(الفعل الكلامي الشامل أو الكلي)[٦٤].

ولا ريب في أنَّ تلك العلامات التي ذكرناها سابقاً هي بنيات تتضح في النصوص المكتوبة أكثر من تلك التي تُنجَز نطقاً. ولا ضير في ذلك؛ فهناك علاقات نصية تمثل دوالاً واضحة على البنية العليا في النصوص المُنجزة سواء نطقاً أم كتابةً، نحو: علاقات التقابل، والتعليل، والسبب والنتيجة، والعموم والخصوص، والسؤال والجواب، والمقارنة، والتفصيل بعد الإجمال، والتوالي بين الأجزاء نحو الكل[٦٥]. وما من شك في أن تلك العلاقات تبدو جلية في المخطط البنائي للنص في دوالٍ معينة، تلتمس منها البنية العليا للنص.

٣- معيار التمييز بين البنية العليا ووسائل العرض النصي

حاول دايك أن يقدم تحديداً صارماً للبنية العليا؛ لئلا تختلط بأمور أُخرَ كان قد لحظها في أثناء البحث التطبيقي، ومن تلك الأمور ما يُعرف بوسائل العرض النصي، فهي عبارة عن حاملات للنص متمثلة في وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة والمقروءة: التلفاز، الراديو، الصحف، المجلات، فضلاً عن الكتب التي تحمل أنماطاً نصية متنوعة بين دفتيها. فلو أخذنا الصحيفة مثالاً لذلك التمييز، لاتضح لنا أنَّنا في كل يوم نقرأ فيه صحيفة ما فإنَّنا نمسك بأيدينا وعاءً من الورق يختلف في وظيفته الحسية، وطابعه المدرك عن النظام المجرد للكلمات التي حملتها الصحيفة بين دفتيها؛ إذ بدت في نظام بنائي يدرك عقلاً، تجلى في بنى جزئية تمثلها الأخبار المتفرق هنا وهناك، لكنَّها تمثل مخططاً بنائياً موصولاً يخضع في سيرورته الى نظام منفصل تماماً عن نظام الورقة الحاملة له في الجانبين الوظيفي والإدراكي. ومهما يكن الأمر فالباحث يرى أنَّ تلك الحاملات من الممكن أن تكون سياقات براجماتية تتضح فيها جوانب من دلالات النص ومقاصده ابتداءً؛ ذلك بأنَّ كل نمط من تلك الحاملات ينماز من الآخر في طريقة عرض المعلومات في أجزاء النص بحسب ما تقتضيه سياقات التواصل البراجماتية مع المتلقي، ومن ثم يفضي ذلك الى اختلاف المخطط الباني للنص في كل منها عن الآخر؛ فالنص الاخباري الذي يُعرض في التلفاز يختلف في مخططه البنائي عمّا هو عليه في الصحيفة أو المجلة، وهكذا دواليك.

٤- وظائف البنية العليا:

أ- وظيفة البنية العليا في تحديد النمط النصي

تمثِّل قضية التنميط النصي إحدى المشكلات الكبرى التي تعترض سبيل الدارسين في تحديد

أنماط نصية تخضع لأسس موحدة، يلجأ إليها الدارس مطمئناً على سلامة عمله في تحليله نص ما؛ ومن أجل ذلك قدَّم دايك مصطلح البنية العليا بوصفها أساساً يُستنَد إليه في تحديد الأنماط النصية بمسميات معينة، وهذا ما جعل الأبنية العليا تمثل ((أبنية أساس جوهرية تولدها قواعد البناء، وتعدلها قواعد التحويل))[٦٦]. ولا شك في أنَّ النزعة التوليدية التحويلية مازالت المحرك العام لسيرورة المفهوم المتدرج عند دايك في تقصيه جوانب البنية العليا. غير أنَّه يُقر بأنَّ وظيفة الأبنية العليا في التحليل النصي لا تناسب سوى النصوص الكبرى، مثل نصوص الحكي، والحجاج، والمحادثة، والقصيدة الشعرية. أما النصوص الصغرى التي لا تتكون إلا من جملة واحدة، أو من كلمة واحدة في بعض السياقات، مثل الأمر: تعال، اذهب، اكتب، فهذه تمثل عقبة تعترض سبيل إعمام تلك الرؤية على النصوص كافة[٦٧]. ويحسب الباحث أنَّ السبب في ذلك يكمن في أنَّ المخطط البنائي الذي يمثل سيرورة تلك النصوص الكبرى يقتضي مستويات كثيرة تمثلها بنيات صغرى، تخضع في بنائها الى منظور بنائي تراكمي أعلى أو أكبر هو البنية العليا. وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ طبيعة النص البنائية ونوعه أو جنسه هما اللذان يحددان القواعد المكونة للبنيات العليا.

وقد ألفينا وظيفة البنية العليا في تحديد الأنماط النصية عند دايك في تحليله نماذج نصية عرفية معينة مثل نصوص الحكي؛ إذ يُستنَد الى البنية العليا في التفريق بين ثلاثة أنماط من نصوص الحكي هي[٦٨]:

١- الحكاية التي نسردها في الحديث اليومي الى الآخرين عن حدث اعتيادي مرَّ بنا أو عن عارض وقع لنا. وهي تقتضي الالتزام ببنية كبرى واحدة حتى لو أعيد سردها لشركاء اتصال آخرين في السياق التواصلي.

٢- النكات والأساطير والخرافات والحكايات الشعبية. وهذه جميعاً تمثل ضرباً من الحكي يُساق لغايات تواصلية تختلف عن سابقتها المعتادة يومياً.

٣- ضروب القص الأدبي المعقَّدة كالرواية، والقصة، والقصة القصيرة، والأقصوصة. ولا ريب في أنَّ ضروب القص الأدبي تختلف عن سابقاتها في الغايات والدواعي والمقاصد البراجماتية والاتصالية.

بيد أنَّ دايك يُعنى من تلك الأنماط الثلاثة بنمط الحكي الطبيعي كما يسميه هو. ويَقصِد به الحكايات التي نسمعها ونتداولها مع الآخرين كل يوم. وهو من هذه الزاوية يذهب الى ضرورة وجود معيار في نص الحكي تُقاس عليه درجة الأهمية لذلك النص؛ بوصفه حدثاً أو فعلاً ((فإذا جعل المرء هذا المعيار معياراً عرفياً، فإنَّه

يحصل على مقولة البنية العليا الأولى لنص الحكي (العقدة: Complication)))[٦٩]. ويرى أنَّنا هنا سنكون بإزاء بنية عليا؛ لأنَّ الحدث غالباً ما يرد في الجزء الأكبر من النص، ويشغل مساحة تزيد على الجملة، وفي هذه الحال نكون بإزاء الحديث عن قضية كبرى ماثلة في البنية الدلالية الكبرى[٧٠]، وهذه الأخيرة ترد في مخطط يجسِّدها بنائياً، فيكون الجانب الآخر في المعادلة النصية التي تمثلها البنية العليا في منحاها المادي.

ولمَّا كانت البنية العليا معياراً لتحديد نوع النص، فلم تكن نصوص الحكي هي الوحيدة التي شغلت اهتمام دايك، بل كان لنصوص من نمط آخر نصيب في ذلك، مثل نصوص الحجاج؛ إذ أجرى عليها تحليلاً لبنيتها من حيث عناصرها ومكوناتها البراجماتية. وهي عنده تتخذ مساراً في المخطط البنائي عماده (الفرض، المقدمة، النتيجة). ويرى الباحث أنَّه لا يُشترط اطراد هذا الترتيب في مخطط البنية العليا للنصوص الحجاجية، فقد ترد النتيجة أولاً، ثم يرد الفرض والمقدمة مصداقاً للاستنتاج المتقدم.

وفي السياق نفسه نالت المقالة العلمية حظاً في عمل فان دايك التطبيقي؛ فقد ذهب الى أنَّ المخطط الكلي لسيرورة عناصر النص في المقالة العلمية من شأنها أن تقود الى بنية عليا في العرف.

ولم يكتفِ دايك بما تقصاه من أنماط نصية في تطبيقاته؛ فعلى صعيد الأنماط النصية الأخرَ الموجودة في الثقافات الإنسانية، قادنا دايك نحو تساؤل عمَّا إذا كان لها بنى كلية أم لا؟ وبناءً على هذا التساؤل وضع افتراضاً يرى فيه أنَّ من الضروري أن يكون لكل نص بنية كلية سواء أكانت بنية كبرى تتجلى في المضمون أم بنية عليا تبدو في شكل النص (المخطط الكلي له)[٧١].

ولعلنا لا نجانب الدقة بعد ذلك إذا قلنا إنَّ السبيل التي اختطها دايك في تحديد أنواع النصوص عن طريق البنية العليا هي سبيل تمهِّد لنظرية من شأنها أن تصنِّف النصوص في حقول عامة، من الممكن أن يصطلح عليها الباحث هنا بـ(الحقول النصية)؛ إذ تعمل البنية العليا على إعادة كل نص الى نمطه، متمنحه هويته الحقيقية. بيد أنَّ ما يعترض سبيل قيام مثل هذه النظرية هو صعوبة الجانب التطبيقي؛ فثمة معايير تنطبق على أكثر من نص، وإن كانت تلك البنى النصية مختلفة في بعض الجوانب البنائية والموضوعية، كما هي الحال في النصوص التي تختلف عن بعضها بعضاً في نوع الحجج وكمها بطريقة يصعب معها بعض الأحيان تصنيف النص في حقل الحجاج. وهذا- لا شك- يمثل عائقاً يعترض سبيل التنميط النصي المنشود، فقد يكون الحجاج عبارة عن

وظيفة واحدة من بين وظائف أخرَ ينجزها النص، وفي هذه الحال لا يسعنا أن نصنِّف النص في حقل النصوص الحجاجية، ومن ثم يصدق هذا المعيار على معايير أخرَ قد تُلتَمَس في عملية التنميط النصي.

ب–وظيفة البنية العليا في بناء المستوى الإدراكي عند مستعمل اللغة

اقترنت وظيفة البنية العليا بشكل النص Form of text في مقاربة دايك، فكان الوقوف عليها يفضي بالضرورة الى تحديد نمط النص أو جنسه، سواء كان حكاية أم مقالة أو تقريراً عن حادثة معينة أو رسالة، أو غير ذلك. وهذه الأنماط ذات طابع عرفي يُحتكَم في تحديد مساريها البنائي والإدراكي الى جانبين: أحدهما حدود السلوك اللغوي الذي يقصده منشئ النص في عملية الإنتاج. والآخر هو الوعي اللغوي التحليلي الذي يتبعه المتلقي لاستيعاب النص وإدراكه. ولعلَّه أمر شبيه بالمعيارين النصيين اللذين سمّاهما روبرت دي بوجراند القصدية من جهة المنشئ، في مقابل المقبولية من جهة المتلقي، ولاسيما في نصوص الحوار والمحادثة(٧٢).

وما يلفت انتباهنا في هذا السياق أنَّ دايك يشير صراحة الى عدم وجود نظرية عامة للأبنية العليا للنصوص، فهي تعتمد كلياً على مستوى التفاعل بين طرفي الخطاب في وحدة نصية تجتمع فيهاعمليات البناء وتفكيك البناء وإعادته في آن معاً، بيد أنَّ ذلك لا يعني انعدامها، بل من الممكن أن تكون نسبية تصدق على نصوص معينة مثل النصوص الحكائية بشتى أصنافها، والنصوص الحجاجية(٧٣).

نخلص من ذلك الى أنَّ الوظيفة الرئيسة للبنية العليا هي تحديد النمط الذي ينتمي إليه النص، وهذا التحديد يعتمد كلياً على مستوى الإدراك عند منتج النص ومتلقيه.

٥– أوجه التلاقي والاختلاف بين الأبنية العليا والأبنية الكبرى

إنَّ تقصي فاعلية البنى الكبرى على مستوى النصوص المتنوعة أفضى الى نقاط عمل مشتركة بين تلك البنى، فالوظيفة الرئيسة للبنية العليا–كما اتضح سابقاً– هي تجسيد النص مادياً، ومن ثم تحديد نمطه الذي يشفُّ عن موضوعه؛ فهي ((من الناحية الإدراكية، أي من جانب استيعاب النص والمعلومة، تعد الأبنية العليا مخططات إنتاج وتفسير للنصوص))(٧٤). في حين تمثل البنية الكبرى مضمون النص. وفي ضوء ذلك يرى الباحث أنَّ المزية الرئيسة الفارقة بين البنية الكبرى والبنية العليا للنصوص هو أنَّ الأولى مجرَّدة دلالية تتعلق بمضمون النص الكلي، وتستنبط من سيرورة المعنى الكلي فيه، وهو جانب من النص يتوقف الظفر به على

عملية التلقي فقط، ولا يتجاوزها الى الانتاج، في حين تكون الثانية مادية ظاهرة في بنية النص السطحية، سواء كانت منطوقة أم مكتوبة، ومن ثم هي بنية يشترك فيها المتلقي والمنتج، فكلاهما يشتركان في ثقافة عرفية تحدد نمط النص حتى ولو كان التواصل بينهما غير مباشر أو غير آني، ولعلنا نلمح طرفاً من هذا الملحظ في نظرية تشومسكي على الرغم من اختلاف طبيعة البنية النصية الكبرى عن الجملة انتاجاً وفهماً، فالبنية الكبرى ذات طابع خفي يتجلى في البنية العليا، بيد أنَّ عناصر التواصل بين أطراف الخطاب هو المحرك الضابط لدينامية العقل في عمليتي الإنتاج من جهة المتكلم، والفهم والتفاعل من جهة المتلقي.

فضلاً عن ذلك الفرق إنَّ الأبنية العليا- بما أنَّها مادية- من الممكن أن تتجسَّد في أنظمة خطابية ذات منحى علاماتي مختلف، كاللوحة الفنية، والفلم السينمائي، والنحت، فضلاً عن خطاب الموسيقى، وخطاب الأزياء[٧٥]. وهي أضرب خطابية غير قابلة للتمثيل في الأبنية الكبرى بحسب نموذج دايك التحليلي. غير أنَّ البنية الحكائية المنجزة لغوياً لا ينطبق عليها نظام الاتساع في الأبنية العليا؛ إذ لا يُصطلَح عليها إلا بمصطلح (السرد)، فهو مصطلح خاص بالبنى الحكائية ولا يتعدى الى سواها من أنماط الخطاب غير اللغوي المذكورة سابقاً.

وإذا كان الافتراض الذي ساقه دايك للأنماط النصية يقتضي وجود أبنية كلية في النصوص كافة، فإنَّ الترابط النصي يفضي الى فروق جلية بين الأبنية الكبرى والأبنية العليا؛ ذلك بأنَّ ((الأبنية الكبرى الدلالية لا يُستغنى عنها بالنسبة لإنجاز أوجه ربط أفقية بين الجمل، وبالنسبة لفهم موضوع نص ما؛ لذلك ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً ضرورة معرفية الى حدٍ ما. والأبنية الكبرى الدلالية في نفسها ليست عرفية حين يوجد بعض القيود أيضاً لما يمكن أو يجوز أن يقال في سياقات محددة. أما الأبنية العليا فعلى النقيض من ذلك، شأنها- في وجهة النظر هذه- شأن الأبنية النحوية: ترتكز على قواعد عرفية، ولا يوجب ذلك أن يصير كل نوع ممكن من النصوص عرفياً ضرورة على مستوى الأبنية العليا أيضاً... إنَّ البنية الكبرى في بعض الحالات هي بشكل واضح ليست كافية لبنية كلية لنص ما، فضلا عن ذلك إنَّ المرء يمكن أن يتحدث ايضاً عن نظام ذي طبيعة دلالية))[٧٦]. ولعلَّ ذلك أمر بيِّن في النماذج النصية التي قام دايك بتحليلها؛ إذ لم تكن البنية الكبرى هي النظام النصي برمته، بل هي جزء من النظام النصي، وهذه نتيجة تبيح للمتلقي استكشاف سيرورة النظام الدلالي الكلي للنص، ولكن عن طريق البنية الكبرى التي يحددها.

يستنتج فان دايك من الفروق السابقة ((أنَّ الأبنية العليا ليست سمة ضرورية للنصوص، وانَّ نظام الأبنية الكبرى أيضاً يمكن أن يُعنى بتقسيم عام للنص. ومع ذلك يمكن أن نرى في أمثلة الأبنية العليا المعالجة أنَّ ذلك النظام الدلالي والبراجماتي يمكن أن يصير عرفياً بدرجة أو بأخرى، ويمكن أن يثبت بوصفه تخطيطاً شبه نحوي))[٧٧]، وفي هذه الحال من الممكن أن تتماهى البنية العليا مع البنية الكبرى في الوظيفة لا في نظام البناء؛ فكل منهما باقٍ على حاله، غير أنَّ وعي المتلقي بالنص هو الذي قد يصل بالبنية الكبرى الى مستوى قد يجعلها تغدو عرفية شأنها شأن البنية العليا.

وفي هذا السياق يذكر دايك جانباً من العلاقة الرابطة بين البنية العليا والبنية الكبرى على أساس ((أنَّ الوظائف الكلية للمعلومات الواردة شيئاً فشيئاً هي صيغ الأساس على مستوى البنية الكبرى لجزء على الأقل من الأبنية العليا))[٧٨]. وهو في هذا المنحى مازال يلتمس الجانب المشترك بين البنية العميقة التي تمثل الصيغة الأساس للبنية السطحية.

الخاتمة

بعد تقصي النظر في مصطلحي البنية الكبرى والبنية العليا، مفهوماً، ومعياراً، ووظيفةً، خلص الباحث الى مجموعة من النتائج، نجملها بالآتي:

١- تبيَّن للباحث أنَّ من أهداف النموذج التحليلي الذي قدمه دايك هو بيان كفاءة مستعملي اللغة في بناء النصوص واستيعابها.

٢- مثَّل مصطلحا البنية العليا والبنية الكبرى أساساً لميلاد مصطلحات جديدة تعمل في سياقها، مثل مصطلح القواعد الكبرى، ومصطلح القضايا الكبرى، ومصطلح الفعل الكلامي الأكبر. وهي ظاهرة يمكن أن نصطلح عليها هنا بـ(ظاهرة التوليد الاصطلاحي).

٣- وجد الباحث أنَّ دايك لم يزل في مقاربته الاصطلاحية ينحو في ثنائية اللفظ والمعنى التي درجت عليها الدراسات اللغوية كافة عبر تاريخها الطويل. ولعلَّه أمر يعود الى أسس المنطق الصوري التي كانت في أيام أرسطو ومازالت حاضنة لانبعاث المصطلحات في العلوم كافة. غير أنَّ دايك استطاع أن ينفذ منها الى فضاء أوسع في التطبيق، كان عماده الاستعمال البراجماتي المقيِّض لتوليد النصوص الكبرى واستيعابها.

٤- على الرغم من أنَّ الأساس المنهجي الذي انبثق منه مصطلحا البنية الكبرى والبنية العليا كان عماده مصطلحات نحو الجملة (البنية

العميقة، والبنية السطحية) فإنَّه ابتعد عنها الى قواعد التواصل البراجماتي للخطاب، التي باتت تمثل أسساً منهجية لتحديد البنى النصية الكبرى، بالاستناد الى الكفاءة المشتركة بين طرفي الخطاب؛ إذ تتضح في عمليات إنتاج النصوص وتحليلها في سياقات التواصل المختلفة.

٥- استعاض دايك عن الترابط بين سلاسل الجمل في فهم النص بالترابط بين سلسلة القضايا المتجسدة في تلك الجمل؛ فتحول بالقضية من مسارها المنطقي المتعلق بصدق الكلام وكذبه الى مسار التواصل البراجماتي الباحث عن مقاصد الاستعمال اللغوي ونتائجها في النص، ولاسيما في نصوص المحادثة.

٦- لم يكن النموذج التحليلي الذي قدمه دايك مناسباً للأنماط النصية الصغرى، بل إنَّ ميدانه الأوفى هو النصوص الكبرى، مثل نصوص الحكي، ونصوص الرسائل، ونصوص المحاورات اليومية، والنصوص الإخبارية، وما شابه ذلك. ولعلَّه أمر بدا واضحاً في الأنماط النصية التي اتخذها دايك ميداناً تطبيقياً لرؤيته؛ إذ سبقت الإشارة إليها في غير موضع من البحث.

٧- حاول دايك أن يقنِّن عمله التحليلي؛ فاختط سبيلاً منهجية للظفر بالبنية الكبرى سمّاها (القواعد الكبرى)، وتقوم تلك القواعد على عملية اختزال النص الى بؤرة مركزية تمثِّل بنيته الدلالية الكبرى، ومن ثم تكون سبيلاً الى إمكان تحديد موضوع النص.

٨- وجد الباحث أنَّ كينونة البنية الكبرى التي تُلتَمس في نص ما، هي كيان غير ثابت أو غير مطَّرد في النصوص كافة بحسب نموذج دايك التحليلي؛ ذلك بأنَّها ذات طابع نسبي؛ فقد تكون بنية كبرى في نص معين، وقد تكون بنية صغرى في نص آخر. ولعلَّ مسارها هذا خاضع لطبيعة النص البنائية والدلالية.

٩- خلص البحث إلى أنَّ البنية العليا ذات طابع مطرد Universal؛ فهي لا تقتصر على النصوص المحلية الخاصة بلغة أو بثقافة معينة؛ بل هي ذات طابع واسع تشترك فيه النصوص كافة، وهي في هذا المنحى من الممكن أن تزودنا بمعلومات عن الأهداف المشتركة لقرّاء النص الواحد أو النصوص المتماثلة.

١٠- استند دايك الى البنية العليا في تمييزه بين ضربين من الأنظمة اللغوية، الأول تمثله النصوص الناتجة عن التواصل اليومي، والآخر تمثله نصوص النتاج الإبداعي والمؤسساتي، وكان المعيار في هذا التمييز هو اختلاف مسار المخطط البنائي للبنية العليا في تلك النصوص.

١١- على الرغم من التمييز الذي وضعه دايك بين البنية العليا للنص والوسائل التي تُعرض بها النصوص، متمثِّلة بالصحف، والمجلات، والتلفاز، والراديو، والإعلانات،

والكتب، وسواها، فإنَّ تلك الوسائل تبقى المعيار المتحكم في طريقة ايراد النص وبنائه، ومن ثم هي المتحكمة في سيرورة البنية العليا للنص، وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة.

١٢- تلتقي البنية الكبرى مع البنية العليا في وظيفة بناء النص وليس في شكله الظاهر، ولعلَّ هذا الالتقاء يستند كلياً الى مستوى الإدراك بين متلقِّي النص، فقد يرتفع عند بعضهم ويصل الى مستوى التماهي بين البنية الكبرى والبنية العليا، فتغدو كلتاهما كالعرف المطَّرد عند مستعملي اللغة جميعاً. بيد أنَّ هذا الأمر يبقى نسبياً، وغير قابل للإطلاق.

هوامش البحث

(١) سورة البقرة: من الآية:٢٨٦.

(٢) ينظر: محمد الأخضر الصبيحي: مدخل الى علم النص ومجالات تطبيقه:٥٩.

(٣) ينظر: كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص، ترجمة سعيد حست بحيري:٢٨-٣١.

(٤) Dijk van & Kintsch Walter, Toward a Model of Text Comprehension and Production, p.٣٦٥.

(٥) ينبغي الإشارة الى أنَّ فان دايك لا يفرِّق بين (النص والخطاب) في إعماله كافة. وهو ملحظ اكَّده الدكتور سعيد حسن بحيري في كتابه: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات:٢٤٨.

(٦) ينظر: فان دايك: النص والسياق، ترجمة: عبد القادر قينيني:١٨٣، وكلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص:٧٨-٧٩.

(٧) فان دايك: النص والسياق:١٨٥.

(٨) ينظر: هاينه مان وفيهفيجر: مدخل الى علم لغة النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري:٤٧.

(٩) Chomsky, Noam. Aspects of the theory of syntax, p.١٢٨.

وينظر: هاينه مان وفيهفيجر: مدخل الى علم لغة النص:٣٦.

(١٠) Chomsky, Noam. Aspects of the theory of syntax, p.١٣١.

وينظر: اميل يعقوب: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية:٩٨.

(١١) Dijk van & Kintsch Walter, Toward a Model" of Text Comprehension and Production, p.٣٦٥.

(١٢) ينظر: روجر فاولر: اللسانيات والرواية، ترجمة: أحمد صبرة:٢٣-٢٤.

(١٣) ينظر: سعيد حسن بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات:٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٦.

(١٤) ينظر: م.ن:٢٤٦.

(١٥) ينظر: م.ن:١٤١.

(١٦) هاينه مان وفهفيجر: مدخل الى علم لغة النص:٣٦-٣٧.

(١٧) ينظر: سعيد حسن بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات:٢٤٧-٢٤٨.

(١٨) ينظر: هاينه مان وفيهفيجر: مدخل الى علم لغة النص:٣٨، ويوسف نور عوض: علم النص ونظرية الترجمة:١٧.

(١٩) فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: سعيد حسن بحيري:٧٥.

(٢٠) لم يستعمل دايك القضية بمفهومها المنطقي المحايث، الذي يُعنى بنتائج المقول من حيث صدق قائله أو كذبه، بل تحوَّل به الى منطقة الاستعمال اللغوي في سياق الاتصال بين أطراف الخطاب، فغدا مفهومها رهناً بمطابقة صور الاستعمال اللغوي لموضوع الخطاب المنجز في النص.

(٢١) فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٧٦.

(٢٢) Dijk, Van. Discourse studies and education, P.٤.

(٢٣) ينظر: جميل صليبا: المعجم الفلسفي:١٩٥/٢.

(٢٤) هاينه مان و فيهفيجر: مدخل الى علم لغة النص:٣٩.

(٢٥) سعيد حسن بحيري: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات:١٤٩.

(٢٦) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٨١.

(٢٧) كيرستن آدمتسيك: لسانيات النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري:٢٦٩.

(٢٨) فان دايك: النص والسياق:١٩٢.

(٢٩) ينظر: إبراهيم محمود خليل: في اللسانيات ونحو النص:٢٠١.

(٣٠) ينظر: م.ن:٢٠١.

(٣١) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٨٠.

(٣٢) ينظر: م.ن:٧٧.

(٣٣) ينظر: كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص:٨٠.

(٣٤) م.ن:٨٦-٨٧.

(٣٥) ينظر: عزة شبل: علم لغة النص- النظرية والتطبيق:١٩٦.

(٣٦) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٧٨.

(٣٧) كيرستن آدمتسيك: لسانيات النص:٢٧٠.

(٣٨) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٩٤.

(٣٩) ينظر: فان دايك: النص والسياق:١٩٢.

(٤٠) هاينه مان وديتر فيهفيجير: مدخل الى علم لغة النص:٣٩.

(٤١) ينظر: م.ن:٣٩-٤٠.

(٤٢) م.ن:٤٠.

(٤٣) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٧٧، وعزة شبل: علم لغة النص- النظرية والتطبيق:١٩٦.

(٤٤) كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص:٨٠.

(٤٥) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٨٨.

(٤٦) ينظر: عزة شبل: علم لغة النص- النظرية والتطبيق:١٩٥.

(٤٧) ينظر: نعمان بو قرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب:١٤٥.

(٤٨) Crystal, David. A Dictionary of Linguistics and Phonetics.p.٢٠١-٢٠٢.

(٤٩) ينظر: جاسم محمد: مصطلحات الدلالة العربية- دراسة في ضوء علم اللغة الحديث:٢٤.

(٥٠) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٧٦.

(٥١) Dijk, Van. Macrostructure, p.١٨٥-١٨٦.

(٥٢) Dijk, Van & Kintsh, Walter. strategies of discourse comprehension.p.٥٣

(٥٣) ينظر: كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص:٨١.

(٥٤) مصطلح الميكانزم Mechanism هو أحد مصطلحات التحليل النفسي، وقد نُقل الى الدراسات اللغوية عن طريق اللغوي الفرنسي غوستاف غيوم. وبحسب هذا المصطلح يرى الدارسون أنَّ ما يتم في الذهن البشري من عمليات لغوية هو أمر مجرَّد تجسده البنى اللغوية في مستويات مختلفة تُنجَز في التعبير الإنساني بحسب ما تقتضيه أنظمة التواصل اللغوي بين أفراد المجتمع. ينظر: ماري نوال وغاري بريور: المصطلحات المفاتيح في اللسانيات:٨٩.

(٥٥) ينظر: زتسيسلاف واورزينياك: مدخل الى علم النص، ترجمة: سعيد حسن بحيري:٤٣، وهلبش: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠م، ترجمة: سعيد حسن بحيري:٢٣٢.

(٥٦) فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٢١٢.

(٥٧) ينظر: م.ن:٢١٥.

(٥٨) Dijk, Van. Macrostructure. p.١٠٨-١٠٩.

(٥٩) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٢١١، وعزة شبل: علم لغة النص- النظرية والتطبيق:٢٤٣.

(٦٠) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٢١٦.

(٦١) م.ن:٢١٩.

(٦٢) ينظر: م.ن:٢٥٤.

(٦٣) ينظر: عزة شبل: علم لغة النص- النظرية والتطبيق:٢٤٤.

(٦٤) ينظر: فان دايك: النص والسياق:٣١٦.

(٦٥) ينظر: عزة شبل: علم لغة النص- النظرية والتطبيق:٢٤٥.

(٦٦) كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص:٨١.

(٦٧) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٢١٧.

(٦٨) ينظر: م.ن:٢٢٧.

(٦٩) م.ن:٢٢٨.

(٧٠) ينظر: م.ن:٢٢٨.

(٧١) ينظر: م.ن:٢٤٤.

(٧٢) ينظر: روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والاجراء، ترجمة: تمام حسان:١٠٣-١٠٤، ٤٩٥.

(٧٣) ينظر: فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٢٠٩.

(٧٤) كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص:٨٢.

(٧٥) Johnstone, Barbara. Discourse Analysis.p.٣.

(٧٦) فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات:٢٤٥.

(٧٧) م.ن:٢٤٥.

(٧٨) م.ن:٢٢٤.

مكتبة البحث

أ- المؤلفات العربية:

- القرآن الكريم.

١- إبراهيم محمود خليل (الدكتور): في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة- عمان، ط٢، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

٢- اميل يعقوب (الدكتور): قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين- بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٣- جاسم محمد عبد العبود (الدكتور): مصطلحات الدلالة العربية- دراسة في ضوء علم اللغة، دار الكتب العملية- بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

٤- جميل صليبا (الدكتور): المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ١٩٨٢م، د.ط.

٥- سعيد حسن بحيري (الدكتور): علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مؤسسة المختار- القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٦- عزة شبل (الدكتورة): علم لغة النص النظرية والتطبيق، مكتبة الآداب- القاهرة، ط٢، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٧- محمد الأخضر الصبيحي (الدكتور): مدخل الى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٨- نعمان بو قرة (الدكتور): المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، جدارا للكتاب العالمي- عمان، ط٢، ٢٠١٠م.

٩- يوسف نور عوض (الدكتور): علم النص ونظرية الترجمة، دار الثقة- مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.

ب- المؤلفات المترجمة:

١- جرهارد هلبش: تطور علم اللغة منذ ١٩٧٠م، ترجمة: الدكتور سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق- القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٢- روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والاجراء، ترجمة: الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣- روجر فاولر: اللسانيات والرواية، ترجمة: الدكتور أحمد صبرة، مؤسسة حورس الدولية- الإسكندرية، ٢٠٠٩م، د.ط.

٤- زتسيسلاف واورزنياك: مدخل الى علم النص- مشكلات بناء النص، ترجمة: الدكتور سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار- القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.

٥- فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: الدكتور سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب- القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٦- فان دايك: النص والسياق- استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: الدكتور عبد القادر قينيني، أفريقيا الشرق- الدار البيضاء، ٢٠٠٨م، د.ط.

٧- فولفجانج هاينه مان و ديتر فيهفجر: مدخل الى علم لغة النص، ترجمة: الدكتور سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق- القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

٨- كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص، ترجمة: الدكتور سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار- القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٩- كيرستن آدمتسيك: لسانيات النص عرض تأسيسي، ترجمة: الدكتور سعيد حسن

بحيري، مكتبة زهراء الشرق- القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

١٠- ماري نوال و غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، ترجمة الدكتور: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس- الجزائر، ط١، ٢٠٠٧م.

ج- المؤلفات الأجنبية:

١- Chomsky, Noam. (١٩٦٥): Aspects of the theory of Syntax, The Massachusetts Institute Technology press, U.S.A.

٢- Crystal, David. (٢٠٠٣): A Dictionary Of Linguistics & Phonetics, Blackwell, Malden, U.S.A.

٣- Dijk, Van. Discourse Studies and Education. Article in website: www.discourse.org/doenload/articles.

٤- Dijk, Van. (١٩٨٠): Macrostructure, Lawrence Erlbaum Associates, New Jersey.

٥- Dijk, Van & Kintsch, Walter. (١٩٨٣): Strategies of Discourse Comprehension, New York: Academic Press.

٦- Dijk, Van & Kintsch, Walter. (١٩٧٨): Toward a Model" of Text Comprehension and Production, In Psychological Review, ٨٥ volume, September (١٩٧٨).

٧- Johnstone, Barbara. (٢٠٠٨): Discourse Analysis, Blackwell. Victoria and Oxford.

Abstract

The Terms (Macrostructure And Superstructure) According To Van Dijk

This research is trying to study one analytic pattern which introduced by the researchers in a text-linguistics field. Represented by the pattern which introduced by Van Dijk in his textual researches, which it appeared since a beginning of seventies of previous century. Dijk was introduced his analytic pattern in two terms (Macrostructure and Superstructure). And the linguistic basic which he depend on it to introduce his terms was two terms (Deep structure and surface structure) which appeared in a school of transformational-generative grammar by its owner Noam Chomesky. But Dijk's vision loosed far away to pragmatical communication contexts more wide and more useful in analysis of big texts than it in analysis of sentences. The research required study Dijk's analytic pattern from three aspects: concept, principle, and function

مصطلحا (البنية الكبرى والبنية العليا) عند فان دايك .....